

د. فرج فودة

المملوك



دكتور

فرج فودة

الملعب

**دار ومطابع المستقبل
بالفجالة والإسكندرية**

جميع الحقوق محفوظة
لورثة المؤلف

الغلاف للفنان خلف طايح

الطبعة الأولى ١٩٨٥

الطبعة الثالثة ٢٠٠٤

مقدمة

كانت هذه الصفحات فصلاً من كتاب، وكنت متفانلاً بإمكانية نشره في إحدى المجلات أو الصحف . وحاولت مع ثلاث منها، فكان الرد اعتذاراً رقيقاً، لأن مضمونه الذي يعكسه العنوان ، ليس مؤكداً لديهم أو متوقعاً منهم . وخلال المحاولات مرت الشهور ، وحدثت التطورات ، وبدأت توقعاتي في التحقق ، وبدأت أشعر بضرورة أن أسرع بنشر هذا الفصل . ورفضت في ذات الوقت أن أدخل عليه أي تعديل ، مكتفياً في نهايته بذكر تاريخ الإنتهاء من كتابته . وبدأت أتخلى عن فكرة نشر الكتاب الكبير الكامل ، خاصة بعد ارتفاع أسعار الورق ، وتخوفي من أن يحول السعر دون وصول الكتاب إلى الجمهور الواسع من القراء ...

وربما تساءل القاريء عن سر اختيار العنوان ، الذي يبدو عنواناً (غير رصين) . لكنني أستميحه العذر أن يؤجل هذا التساؤل إلى نهاية الكتاب ، لكي يكتشف معي أنه عنوان دقيق لأخطر ظاهرة عرفها الاقتصاد المصري في القرن الأخير .

وأخيرا ، يبقى تساؤل عن حجة من رفضوا النشر ، وموقف أمثالي ممن يكتبون ولا يتاح لهم النشر إلا على صفحات الكتب ، وفي أحيان كثيرة على نفقتهم الشخصية ..

ثم نتساءل عن سبب فساد المناخ الفكري ...

ف.ف

ولا تعليق

أنت تكسب ، ليس لأنك الأنكى، ولكن لأن الآخرين أغبياء .
وليس لأنك الأكثر مقدرة ، ولكن لأن الآخرين عجزة . وليس لأن
بابك مفتوح ، ولكن لأنهم سدوا جميع الأبواب والنوافذ . وليس لأنك
الأكفا ، ولكن لأنك أثبتت أعصاباً ، والأقل أنفعالا ، والأكثر إيماناً
بأنك من التراب وإلى التراب تعود . والمعنى الديني هنا ليس مقصوداً ،
وإنما المقصود هو المعنى المباشر . فالتراب الذي أتى منه هؤلاء ،
هو تراب الحوارى الذي أنبت أبناء الطبقة دون المتوسطية . فإذا
عادوا إليه فلا بأس ، وإذا عادوا إلى غيره في أي مكان (أمين للحفاظ)
فلا بأس أيضاً . بيد أن العودة هذه المرة مشكوك فيها ، مادام الجميع
يتحصنون بعشرات الآلاف من صغار المودعين ، وبالآلاف من
متوسطيهم ، وبالعشرات من كبارهم . ومادام للمال لغة تهتز أمامها
الرؤوس ، وتتخني لرئيتها الرقاب ، ويطمح إليها بعض المسئولين
في عالم اليوم . تحسباً لعالم الغد ، حسين تنطفيء الأضواء . فيأبى
السعد ساعياً ، ويصبح الزمن رياناً . ولا ضير في ذلك طالما أنه يتم
من حلال العمل الشريف ..

ولا تعليق ..

حقاً لا تعليق ونحن نقارن نماذج رجال الأعمال اليوم برجال الأعمال في زمن سابق . فنضع " الحاج " في ميزان المقارنة مع طلعت حرب ، ونضع المحاسب في ميزان المقارنة مع أحمد عبود . ولا داعي للاستطراد، فالنموذجان كافيان ، ونتيجة للمقارنة متروكة للقراء . بيد أنه من الملائم أن نشير إلى أن ثروات نماذج اليوم أكبر بكثير . بل لعلها لم تخطر لأحد من السابقين على بال ، وربما على خيال . ويبدو أن السابقين كانوا أقل ذكاء ، أو أقل اللاحقين في زماننا السعيد قد تعلموا من دروسهم الكثير . فطلعت حرب قد ترك وراءه بنك مصر ، وشركة مصر للطيران ، وشركة مصر للنقل البحري ، وشركات مصر للغزل والنسيج ، وستوديو مصر ، والمسرح القومي ، وغير ذلك من المآثر العظيمة . لكنه أنتهى يا مولاي كما خلقتني ، بل قضى آخر عمره مبعداً عن البنك الذي أنشأه . أما أحمد عبود ، فقد كان نموذجاً كاملاً ومتكاملاً لأفتقار الحكمة والحنكة وبعد النظر . فقد وضع الرجل كل أمواله على الأرض، في صورة شركات ومصانع ومزارع وعقارات . وكانت النتيجة أن أتت الثورة ، على جواد التأميم ، فسلبت الرجل أمواله . وأنتهت حياته وهو يتحسر على ثروته التي ذهبت مع الريح .

صحيح أن مصر كسبت من الاثنين ، لكن رجال الأعمال اليوم يرددون حكمة عظيمة مضمونها : ماذا يربح الإنسان لو كسبت مصر وخسر هو الجلد والسقط ؟ . وصحيح أن ما صنعه الاثنان كان للقاعدة الصلبة لما يُسمى اليوم بالقطاع العام ، والأرضية الصلدة

للتقدم الفني والإنتاجي حتى نهاية القرن . ولكن أصحاب بيوت الأموال اليوم يعلقون على ذلك في بلاغة وعمق وسمو ، بقولهم: سلم لي على المترو !. ويبدو أنهم أستوعبوا الدروس أستيعاباً كافياً وكاملاً . فلم يستثمروا من الأموال إلا مقدار ما يخزي العين . ولم يندفعوا إلى الاستثمار إلا بقدر محدود لا يتجاوز زكاة المال . ولم يضعوا كل الأموال في البنوك المصرية ، وإنما وضعوا أغلبها في بنوك الفرنجة ، حتى إذا وقعت الواقعة ركبوا الطائر الميمون . والركوب والهروب مضمون ، إلى حيث أموالهم مودعة ، وإلى حيث يعيشون في دعة ، وإلى حيث النساء كالهلام ، والمتع كالأحلام ، والرجال لا يشغلونك بالسلام أو بالكلام . وقديماً قال الشاعر الشعبي ، على لسان أبو زيد الهلالي سلامة : تحدث عن البركة كأنك أبليغ البلاء في تهامة ، وأرفع إصبعك إلى السماء في عزة وكرامة ، ثم اجمع أموالهم وأنت منتصب الهامة ، فإذا أزفت الأزفة وقامت القيامة ، فانطلق إلى جزر البهامة . والهاء هنا لزوم القافية ، والله أعلم .

المناخ المهيأ والأرضية الممهدة

حتى نتفهم جيداً كيف نشأت بيوت توظيف الأموال ، يجدر بنا أن ندرس المناخ العام الذي ساعد على تطورها ونموها بهذه الصورة السرطانية . وفي تقديرنا أن جزئيات هذا المناخ هي على النحو التالي ..

أولاً . وجود أعداد ضخمة من المصريين العاملين بالخارج ، الأمر الذي ترتب عليه توافر ثروات كثيرة محدودة ، وقليلة غير محدودة . أغلبها مودع بالخارج ، ويتحين أصحابه الفرصة الملائمة لإدخاله إلى مصر من خلال قنوات شرعية للاستثمار أو لتنمية هذه المدخرات ..

ثانياً . ظهور حركة كساد عام في منطقة الخليج ، زادت تعقيداً بعد الضربات المتتالية ، والتي تمثلت في استمرار وتفاقم الحرب العراقية الإيرانية ، وأنخفاض أسعار البترول ، وأنهيار سوق المناخ بالكويت ، وأنهيار سوق الأوراق المالية في نيويورك ، وتفاقم المشاكل الاقتصادية في أمريكا الجنوبية . الأمر الذي ترتب عليه تدهور الأحوال المالية . وحصار إمكانيات تنمية الثروات بالخارج ، واللجوء لأول مرة إلى سياسات أنكماشية ، بل وأحياناً إلى الأقتراض . مما ترتب عليه الاستغناء عن كثير من المصريين

العاملين ، أو أتحاهم من أنفسهم إلى تصفية أوضاعهم وترتيب
إمكانيات العودة لأنفسهم ولمدخراتهم ..

ثالثاً . ضالة إمكانيات الاستثمارات الصغيرة ، وإنعدام فرصها
تقريباً ، بل وأنحصارها في بدائل محددة ، أكثرها شيوعاً غنابر
الدواجن، أو بناء منزل صغير ، أو شراء شقة أو شقق ، وفي جميع
البلاد يتم تجاوز عقبة الانخفاض النسبي في المدخرات بالمقارنة
بالاستثمارات المطلوبة للمشروعات الكبيرة . بإنشاء الشركات
المساهمة ، أو شراء الأوراق المالية . بيد أن التجارب السيئة في
بداية الانفتاح، مع أنعدام روح الجماعة لدى المصريين بصفة عامة،
وغلبة روح الفردية أو الأفراد . أديا إلى توافر كم هائل معروض
من الأموال ، دون طلب مقابل يتمثل في قنوات استثمارية أو
ادخارية ملائمة ..

رابعاً . وهذا هو أهم العوامل وأخطرها : تغلغل الروتين
الحكومي إلى الدرجة التي يمكن أن يظن الفرد معها أن تعطيل
الاستثمار قرار مُتخذ وغير مُعلن ، لكنه مُستهدف باليقين . فكل
خطوة مشكلة ، وكل مشكلة تدفع إلى تجاوز للقانون أو تحايل عليه .
كما أنها تحتاج إلى موافقة ، وكل موافقة تبدأ بممانعة ، أو تنتهي
بممانعة . وفي كل الأحوال تمر بمماحكة . وكل الأبواب يمكن أن
تفتح ، وكل الأبواب يمكن أن تقفل أيضاً . والمشروع الذي يحتاج
لبنشأه إلى عام يستغرق ثلاث أعوام . والمستثمر الذي يبني

مشروعه على ربح ٢٥% في السنة وفترة إنشاء عام كامل ، يتوقع أن يكون متوسط ربحه ٢٠% خلال السنوات الخمس الأولى (سنة بدون أرباح وأربع سنون بربح ٢٥%) . وهو يرضى بذلك ويسعد به ، لكنه يصطدم عند التنفيذ باستنفاد ثلاث سنوات على الأقل في مرحلة الإنشاء . والنتيجة أن يصبح متوسط ربحه خلال السنوات الخمس الأولى ١٠% ، أي أقل من عائد البنك ، الأمر الذي لا يُبرر الاستثمار ناهيك عن المخاطرة ..

إن تعقيدات الروتين الحكومي ، وروح عدم الثقة السائدة ، وفساد الضمان والذمم ، وتدخل أجهزة الدولة بالمنع أو المعاكسة وليس بالتسهيل أو المساعدة . أمور تدفع جميعاً إلى إحجام المستثمر عن الاستثمار أو العمل المنتج ، وبحته عن وسيلة سهلة تكفل له دخلاً ثابتاً. فإذا أضفنا إلى ذلك ما يحيط بمناخ الاستثمار في السنوات الأخيرة من تضيق في مجال الائتمان ، لأدركنا حجم إغراء بيوت توظيف الأموال التي تُضيف إلى ضمان الدخل الثابت ، نأياً بالمدرخ عن مشاكل الضرائب والتركات ، وغيرها من المشاكل أو المشاغل المتعددة والمعقدة ..

خامساً . عدم معقولية أسعار الفائدة التي تقدمها الأوعية

الأدخارية في مصر ، حيث تقل عن نصف نسبة معدل التضخم السنوي . الأمر الذي يعني ببساطة أن المدرخ يخسر واقعياً تقريباً نسبة الفائدة ولا يكسبها ..

ما سبق يُمثل جزئيات المناخ العام السائد في مصر قبيل نشأة
بيوت توظيف الأموال . وهو يشكل في مجمله عوامل مساعدة على
نجاح هذه البيوت . فهناك العرض المتوافر ، متمثلاً في محدودية
فرص الاستثمار المحدود ، وسوء مناخ الاستثمار ، وتكثف عوائد
الأدخار . بيد أن هناك عاملاً آخر يسبق العوامل السابقة . وقد تمت
إدارة الحملة المرجحة له بمهارة وحنكة . ويتمثل هذا العامل في
إذكاء المشاعر الدينية ، الساخنة بالمصادفة منذ بدء العقد الأخير ،
و استخدامها بمهارة شديدة في تحقيق هدف مزدوج ، يتمثل في رفض
فنون الأدخار المتاحة (لكونها ربوية وأثمة) وتزكية قنوات
الأدخار البديلة في بيوت توظيف الأموال (لكونها إسلامية مباركة)
هدفها الهدى ، ورمزها بدر ، وغايتها السعد ، وسبيلها الاستثمار
الشريف والمال الحلال ، سبيل المؤمن إلى الجنة . وللجنة باب اسمه
الربان .

ونتوقف قليلاً

نعم نتوقف قليلاً أمام موضوع الفائدة والربا الذي يحتاج إلى مبحث منفصل ربما شاركنا فيه . ونشير في عجلة إلى كتاب الربا في الإسلام للمستشار سعيد العشماوي (دار سينما للنشر) . وهو يثبت ما نعتقد فيه من أن الفائدة البنكية بصورتها الحالية لا علاقة لها بالربا المحرم في الإسلام من قريب أو بعيد . بيد أنه قبل الدخول في خلاف فقهي ، بل ودون الدخول فيه لأن هذا ليس مجاله ، نود أن نلفت النظر إلى عدة ملحوظات ..

أولها : يتعلق بذلك الموقف الغبي ، ونقول الغبي ولا نتحرج ونحن نصف موقف الإمتناع عن الحصول على الفوائد ، خاصة من البنوك الأجنبية ..

وأنكر في هذا الصدد ما حدثني به أستاذ فاضل هو الدكتور عبد الصبور مرزوق عن أعلى هيئة إسلامية (عالمية) في المملكة العربية السعودية ، وكيف تنازلت في إحدى السنوات عن فوائد بنكية بلغت خمسمائة مليون دولار في البنوك الأمريكية ، فتم تحويلها إلى مجلس الكنائس العالمي .

والأخبار التي تتواتر إلينا تعمق من إحساسنا بالغضب ، بل بالقهر ، مما يفعله بعض أغبيائنا ، ولا أقول بعض أغنيائنا ، حين يتنازل الغبي منهم عن عدد من الملايين ، لأنها فوائد (نجسة) .

و يرسل خطاباً (مباركاً) بهذا التنازل للبنك السويسري . ما شاء الله .. هل هذا أفضل من منطلق الإسلام نفسه ، أم الأفضل أن يحصل عليها وينفقها على فقراء المسلمين في بلاده ، أو في بلاد المسلمين ، على المسلمين الذين يعانون من المجاعة في السودان أو الصومال أو إريتريا أو بنجلاديش ؟.

لا حول ولا قوة إلا بالله .. هل هانت علينا أنفسنا وأموالنا إلى هذا الحد ؟. وهل وصل الغباء بفتاويننا وبمن يفتون فينا ، إلى هذا المدى ؟. إنني أرفع صوتي بأعلى ما يمكنني ، معلناً أن الحصول على هذه الفوائد وإنفاقها على الفقراء ، ليس فقراء المسلمين فقط بل الفقراء أياً كانت ديانتهم في ديار المسلمين ، إسلام في إسلام . في إسلام ، وأنا مسئول عن هذه الفتوى أمام الله ، ليس لأنني أعلم المسلمين بالإسلام، بل لأن الإسلام دين المنطق وليس دين الفهم المغلق . ودين العدل والعقل ، وليس دين الظلم والجهل . ودين ما ينفع المسلمين ، ليس دين ما يدفع المسلمين إلى الفقر والجهل والمرض .. هذه واحدة .

أما الثانية من الملاحظات فتتعلق بالمفهوم العام للفائدة ، الذي يتمثل في الزيادة الثابتة المعلومة سلفاً ، بالنسبة للأموال المودعة ، وهو ما يعتبره بعض الفقهاء رباً نتيجة هذا التعريف ، والذي يتضمن عناصر : الزيادة ، والثبات في نسبة الزيادة ، والعلم المسبق بنسبة الزيادة الثابتة . وواضح أن كلمة الزيادة تمثل القاسم المشترك في عناصر التعريف ، وهي تستحق من وجهة نظرنا قليلاً من المناقشة ،

وكثيراً من التسليم بما لا نعتقد به . وهو ان الفائدة وفقاً للتعريف السابق تمثل ربا محرماً . لكننا سوف نسلم مؤقتاً بذلك ، ونسأل هل حقاً هناك زيادة في الأموال نتيجة الإيداع في البنوك ؟ . وما هو مقدار هذه الزيادة حتى نرفضها إن سلمنا بالتحريم ؟ .

إن المبتدئين في دراسة الاقتصاد ، يعلمون أن هناك فرقاً بين القيمة النقدية والقيمة الحقيقية للنقود ، فانت إذا كنت تملك مائة جنيه في أول عام ١٩٨٦ مثلاً ، وظلت تملكها حتى نهاية العام . فإن النقدية لما تملكه ، وهي المائة جنيه ، ظلت ثابتة كما هي . بينما لو ارتفعت الأسعار خلال العام إلى الضعف ، فإن معنى ذلك أنك ستشترى في نهاية العام نصف ما كنت تشتريه في بدايته . وهذا معناه بلغة الاقتصاد ، أن القيمة الحقيقية للنقود قد قلت إلى النصف ، على الرغم من ثبات القيمة النقدية .

والمبتدئون في الاقتصاد أيضاً ، يعرفون أن الارتفاع المستمر والمتزايد في الأسعار يُسمى بالتضخم ، وأنه أصبح سمة عصرية في عالمنا الحاضر . ومعنى هذا أن التضخم الحادث باستمرار ، يترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية للنقود باستمرار . ودليلنا على ذلك أن القيمة الحقيقية للجنيه في أوائل السبعينات ، تعادل أحياناً القيمة الحقيقية للمائة جنيه في أوائل الثمانينات . وأمامي واقعة تحسم قول كل خطيب كما يقولون . وهي تتعلق ، بفيلا صغيرة بيعت أمامي عام ١٩٧٢ بمبلغ أربعة آلاف جنيه ، ثم بيعت أمامي أيضاً عام ١٩٨٥ بمبلغ أربع مائة ألف جنيه ، دون أي مبالغة ، بل وحتى

دون عريب بحسور . المهم ان معنى هذا الحديث ان المائه جنيه التي يُودعها الفرد في بنك ، لا تصبح في نهاية العام مائة جنيه كما هي ، وإنما تصبح قيمتها الحقيقية أقل بكثير في نهاية العام ، بمقدار ما ارتفعت به الأسعار . فإذا كانت الأسعار قد ارتفعت بمقدار الضعف ، فإن البنك مُطالب بأن يرد إليّ مائتي جنيه وليس مائة جنيه، حتى يمكنني القول بأنني استرددت نقودي " كاملة غير منقوصة " . فإذا أعطاني البنك مائة وعشرة جنيهات (إذا كانت الفائدة البنكية عشرة في المائة) ، فإن معنى ذلك أن البنك لم يُعطني زيادة ، بل ربما، بل وبقينا ، أعطاني مالي منقوصاً وليس زائداً . وإذا علمنا أن مستوى التضخم السنوي في السنوات العشر السابقة لم يقل عن ٢٠% . وأن مستوى الفائدة البنكية لم يتجاوز إطلاقاً ١٥% سنوياً ، فإن معنى ذلك أن شيئاً من الزيادة لم يصل إلى أيدي المدخرين . وأن شيئاً من الربا (لو سلمنا بأن الزيادة ربا ، وهو ما لا أسلم به) لم يلوث أيديهم .

ومرة أخرى أعرض أجتهادي المتواضع ، السليم بلغة المنطق ، والصحيح بمفهوم العقل ، والمرفوض بمنطق الكثيرين ممن يفضلون النقل على العقل ، والأجتهاد (كلمة لا معنى لها) على الاجتهاد ، والتكفير على التفكير . فأقول وأمرني إلى الله : لودع نقودك ، ولنفترض أنها مائة جنيه في البنك ، وحاسبه في نهاية العام . فإذا أعطاك فائدة عشرة في المائة ، فاسأل عن نسبة التضخم . فإذا كانت خمسة عشرة في المائة ، فأنت لم تحصل على زيادة ، وإنما حصلت على مالٍ ناقصاً . وإن كانت عشرة في المائة ، فقد حصلت

على أموالك كما هي ، وكفى الله المؤمنين شر القتال . وإن كانت ثمانية في المائة ، فقد حصلت على زيادة قدرها جنيهاً . أحصل عليها في كل الأحوال ، وأحتفظ بها ، إن اعتقدت بأن الفائدة البنكية ليست ربا . أما إذا اعتقدت بأن فوائد البنك ربا ، فانفقها على الجائع الفقير ، ممن تعرفهم ويحيطون بك .

وأسف لك أيها القاريء أشد الأسف لهذه الأنعطافة عن حديث مسترسل محوره بيوت توظيف الأموال . لكن ماذا أفعل وقد أغرقونا بوابل من الحديث عن الربا الذي يأكل الأموال والمحق الذي يصيبنا ؟ . وهو في اعتقادي ليس مُحَقًّا ، بل مُحْنًا يأتيه هؤلاء المزايدون دون علم أو ضمير . بينما لا تتطوع الحكومة بطل من الردود المنطقية في مواجهة هذا الوابل من المزايدة .

ونصل إلى تساؤل جوهري وأساسي عن أساليب هذه البيوت في إدارة أموالها ، بحيث تدفع هذه النسب الهائلة من الأرباح (كما يسمونها) . والتي تصل إلى ٢% شهريا ، ثم بعضاً من البركة في نهاية العام . وقد حسب لي أحد الأصدقاء فوائد بيت (الريان) في إحدى السنوات مقدراً له بما يزيد عن ٣٠% ، إذا استخدمنا أسلوب الفائدة المركبة . ولعله من نافلة القول أن نذكر للقاريء أن اختيار عنوان مناسب لهذا الموضوع قد أرققنا كثيراً ، وأننا توصلنا في النهاية لعنوان جانبي مناسب لعرض أسلوبهم في إدارة الأموال . حيث اخترنا عنوان (الملعب) لإيجازه ودلالته وصدقته ، في التعبير عن أساليب هذه البيوت . ولعل القاريء يلاحظ إصرارنا

على استخدام لفظ البيوت ، بديلاً عن لفظ الشركات . لأن الأول أدق .
ولأن محاولة الحكومة لا تزيد عن تحويل هذه البيوت إلى شركات ،
وهو ما لم يحدث بصورة كاملة حتى الآن . ولأن إدارة الأموال
داخل هذه البيوت ، تتم بأسلوب بيتي ، حيث تسود مفاهيم (زيتنا في
دقيقنا) ، (أبوها راضي وأنا راضي) ، (داري على شمعتك تقيد) .
كما يتردد على ألسنتهم ، تبريراً لهروبهم من استثمار الأموال ،
الحديث المنسوب إلى الرسول (تسعة أعشار الرزق في التجارة) .
وبصرف النظر عن صحة نسبة الحديث للرسول ، فإنه يُعبر عن
عصر الرسول . وهو عصر جد مختلف . يفرض قيماً مختلفة عن
عصرنا وعالمنا . فإين هي الاستثمارات في عصر الرسول وفي
أرض الجزيرة العربية ، التي كانت وادياً غير ذي زرع ، لا يسمح
بغير نشاط الرعي والتجارة ؟ . ومن هنا أنت التسعة أعشار ، وليس
منطقياً أن تنتقل إلى موطن مختلف ، وهي أرض مصر ، وعصر
مختلف ، وهو القرن العشرون ، وتبقى تسعة أعشار الرزق في
التجارة ، استناداً إلى قول الرسول العظيم ، صاحب الخطأ المشهور
في نصيحة تابير النخل . والقول المشهور في أعقاب الخطأ (أنتم
اعلم بشئون دنياكم) . ودنيانا خارج جدران بيوت توظيف الأموال ،
تسعة أعشار رزقها في الاستثمار ، وفي الإنتاج الزراعي
والمصنعي . ولعل الله أراد برحمته أن يُخطيء الرسول في أمور
الدنيا ، وأن يُتبع خطاه بنصيحته لأهل الدنيا ، حتى يبقى ما للدنيا
للدنيا ، وما للدنيا للدنيا . بيد أن هذا أيضاً مجال حديث آخر قد

يطول. وما أجدنا بأن يكون مدخلنا إلى الحديث عن الملعوب .
حديثاً عن البدايات ، حتى نتتبع جذور الفكرة ، وتطور نشاتها .

البجديات

في أواخر السبعينات (عام ١٩٧٨ تقريباً) ، عرض على شاب ملتج ، دفتر إيصال طالباً منى المساهمة في نشاط شركات الشريف ، والحصول على إيصال رسمي بهذه المساهمة ، ثم الحصول على أرباح سنوية لن تقل عن عشرين في المائة . ولم يكن يشترط حداً أدنى ، فكان من الممكن أن أشارك بخمسين جنيهاً أو بمائة جنيهاً . وقد رفضت المساهمة وقتها ، ولم يستلفت الأمر انتباهي . وتوطدت علاقتي بالشاب ، فعلمت منه أنه يحصل على نسبة أو عمولة لما يجمعه من أموال . وهي نسبة تختلف قيمتها وفقاً لحجم الأموال التي يقوم بتجميعها .

واضح هنا أن نقطة البدء المبكرة تمثلت في شركات الشريف . وربما كان صاحب الشركة متخرجاً من الأقرض البنكي . ولعله ، وهذا ما أظنه ، كان مدركاً أنه على وشك أن يصبح المنتج القائد للسوق في مجال البلاستيك ، وهو ما يتيح له وضعاً قيادياً يمكنه من فرض الأسعار والتحكم في الخامات ، وتحقيق أرباح غير اعتيادية . ولم يكن يعوزه إلا تدفق الأموال للتوسع ، فلجأ إلى هذا الأسلوب . ويقال أن أحد شركائه ومدير حساباته كان صاحب الفكرة ، ثم صاحب فكرة تطويرها بعد انفصاله عن الشريف .

المهم ، أن الفكرة في بدايتها كانت بدائية ، وساذجة . وأقرب إلى جمع التبرعات لبناء المساجد ، منها إلى المشاركة في الإستثمار أو المساهمة في الإنتاج . ورغم ذلك فإن إجابات الشباب ماتزال تطن في أذني ، وهو يؤكد لي أن الآلاف قد ساهموا بهذا الأسلوب . ومن المؤكد أنهم قد حصلوا على أرباح تتجاوز العشرين في المائة في نهاية العام . وأن هذا كان نقطة البدء ، التي شجعت الآلاف وعشرات الآلاف بعد ذلك على الانضمام لطابور المودعين ، بعد أن خاض الرواد الأوائل التجربة أمامهم ، وبنجاح . ومن المحتمل أيضاً أن يكون الرواج النسبي الذي شهدته هذه الفترة ، قد ساعد مؤسسة الشريف على دفع نسبة عالية من الأرباح وتحقيق أرباح إضافية .

وفجأة بدأ التطوير

خلال المحاولات الأولى للشريف في ١٩٧٨ و ١٩٧٩ وبداية الثمانينات ، كان نجم الفرسان الثلاثة الأشقاء ، فتحى وأحمد ومحمد توفيق يسطع في مجال آخر هو تجارة العملة . وليس سراً أنهم كانوا يمارسون هذا النشاط علانية في بنك قناة السويس ، إضافة إلى حسابات مفتوحة لهم في بنك فيصل . وكان يكفي أن يوقع الحاج فتحى تحت أي رقم (خمسون ألفاً أو مائة ألف أو أكثر أو أقل) ، حتى تصبح هذه الرقعة صكاً قابلاً للوفاء في بنك فيصل . ومنطقي أن ربح تجارة العملة هائل ، وأنه يتجاوز المائة في المائة بكثير خلال العام الواحد . وليس سراً أيضاً أن أقدار تجار العملة ، وأرباحهم أيضاً ، تتناسب مع حجم تعاملاتهم في هذا السوق . فالذي يتعامل في مائة مليون صاحب وضع أفضل نسبياً ، سواء في تحديد الأسعار أو تحقيق الأرباح ، من المتعامل في عشرة ملايين . وحتى عام ١٩٨١ ، لم تتجاوز تعاملات الأشقاء رقم الخمسة ملايين . سيد أن شيئاً ما في الأفق قد تغير . .

لقد انفصل أحمد عبيد ، الخبير الأول في مجال التوظيف ، عن شريكه الشريف . وانفصلت معه مجموعة متمرسه بجمع الأموال ، تحت شعارات البركة والصلاح . والأهم من ذلك تحت تأثير

النجاح السابق . وبالتحديد فقد كان المنفصلون أربعة : ثلاثة منهم أسسوا معاً شركة مصر الحجاز ، بينما أسس الرابع شركة الأندلس الحجاز ثم شركة الحجاز للتنمية العقارية والتعمير ، ووضع خبرته تحت تصرف المحتاجين إليها . وكانوا بالفعل في أمس الحاجة لها . فقد كان الريان في ذلك الوقت مستعداً لقبول أي مبالغ لكي يُديرها في تجارة العملة ، ويعطي عليها أي نسبة أرباح في أسرع وقت ممكن . ولم يكن لديه مانع من أن يدفع ٥٠% أرباحاً سنوية ، لتأكده من الحصول على ٥٠% أخرى لصالحه . وكان في أشد الحاجة للأموال . ووقتها كان هناك فتى صغير متخرج حديثاً من معهد التعاون التجاري ، استطاع أن يقترب من الحاج فتحي ، ونال ثقته في نقل حقائب الأموال ، وفي إجراء الصفقات المحدودة . وكان اسمه أشرف سعد . وبالتقاء آل توفيق ، مع المدير السابق لحسابات الشريف ، وبمراجعة الدروس المستفادة من التجربة السابقة ، بدأت العجلة في الدوران السريع على أسس جديدة ..

* تم الاتفاق على دفع نسبة أرباح شهرية . وكان آل توفيق جاهزين ، وكانت تجارة العملة كفيلاً بالسداد . وأعلن آل توفيق أنهم سوف يدفعون ٢% شهرياً تحت الحساب .

* تم إعداد صيغة تعاقدي قانوني (سوف نناقشه فيما بعد) بين المودع وآل توفيق ، يُسلم فيه المودع لهم بكل شيء . فهم يتصرفون في أمواله كما يشاءون . وهم يعطونه الأرباح كما يحسدون . وهم

ايضا يملكون أن يخطروه بأنهم خسروا كل شيء ، وأنه في (الباي باي) .

* بعد انتهاء العام الأول، دفع آل توفيق منحة إضافية للمودعين .
و إذا شئنا الدقة ، فقد تجاوزت نسبة الفوائد (بحساب الفوائد المركبة)
في العام الأول ٣٠% .

* أنتقلت عدوى هذا الأسلوب المعدل إلى شركة الشريف . وحتى
عام ١٩٨٣ ، لم يكن هناك ثالث .

* في نهاية عام ١٩٨٣ وبداية ١٩٨٤ . حدثت أمور ثلاثة على
لدر بالغ من الأهمية :

الامر الأول: تمثل في ظهور عديد من البيوت الجديدة لتوظيف
الأموال ، مثل السعد (بعد انفصال أشرف سعد عن الإخوة توفيق) .
و المصرية السعودية للاستثمار والتنمية . والهدى مصر . وبدر ،
الخ .

الامر الثاني: تمثل في عبور شركة الريان لحاجز المليار .

الامر الثالث: تمثل في اتخاذ الدولة إجراءات صارمة للحد من
تجارة العملة . مما ترتب عليه أن بدأت مجموعة الريان تواجه مازقا
مصبها من شقين : فقد تضخمت المدخرات بصورة غير متوقعة أو
مسيولة . وفي نفس الوقت ، توقفت التجارة الرئيسية التي تستطيع
المهاة بالتزامات بيت الريان أمام المودعين ، وهي تجارة العملة .
و هنا بدأ ما نسميه بالملعوب ، والذي أصبح يمثل الركيزة

الأساسية لأساليب هذه البيوت ، والذي أتبعه الفرسان الثلاثة الأشقاء لأسباب خاصة ببيت الريان . بينما أتبعته باقي البيوت لأسباب خاصة به ، أي خاصة بالملعوب نفسه ، على النحو الذي سوف نوضحه .

الملعوب

وهو تعبير اصطلاحي يحمل معنى الخدعة ، ويُوحي في ذات الوالت بأن الخدعة مُعدة سلفاً وليست وحي الخاطر . كما أنها متقنة الصنع ، وليست تلقائية التكوين . وهو أيضاً لفظ يُوحى بالطرافة ، ويدفع إلى القبول ، فالملعوب ، لكي يكون ملعوباً ، لابد وأن يكون مرغوباً ، ويستحيل أن يكون شراً كله . بل من المنطقي أن يكون به قدر من الخير ، قل أو أكثر . كما أن الملعوب لا يعني بالضرورة النصب أو الاحتيال ، وإنما يعني تحديداً الإخراج المقبول لفكرة قد تكون صحيحة وصائبة وقد لا تكون . واللفظ بهذه الإيحاءات شديد الدلالة ، واضح الإيحاء بما نتصور أنه قد حدث ، تطويراً لأسلوب الشركات في الأداء أمام واقع جديد ، ومتغيرات غير مسبوقه . مما لا يستدعي الجهد والإجتهد سابقاً ، لإنعدام مبرراته .

ولكن هنا نختلف عن غيرنا ممن أوحوا بنشأة العملية كخداع في هداغ من البداية . لأن مبررات النشأة لدى الشريف ، ثم لدى الريان ، لم تكن تستدعي الخدعة أو الخداع المقصود . ولم تكن تحتل المقامرة أو حتى المغامرة المحدودة . فقد كان الزمن رخياً في رواج صناعة البلاستيك لدى الأول ، وتجارة العملة لدى الثاني . وكان إحتياج كل منهما للمال غير محدود . وكانت كراهية الأول لمظنة الربا قائمة ،

وتلّيف الثاني على نجاح مماثل لنجاح الأول وارداً . وخلال عام واحد تم تبادل المواقع ، فأصبح الثاني في المقدمة في سوق توظيف الأموال ، وحقق رقماً خيالياً في زمن قياسي . فقد تعدى لأول مرة في تاريخ مصر رقم المليار . وهو ما لم يقترب منه الآخر إلا بعد عامين بالتمام والكمال ، كان هو فيهما قد ضاعف ملياره أضعافاً مضاعفة . بيد أننا نتوقف معه (مع بيت الريان حتى لا يفقد القاريء التسلسل) وهو يخطو إلى أعتاب المليار ، ويتلقى في ذلك الوقت ضربات حكومية موجعة تتمثل في تضيق الخناق على تجارة العملة . في الوقت الذي أصبح فيه مهياً لسيادة السوق دون منازع أو شريك ، فقد تدفقت عليه الإيداعات بالدولار والإيداعات بالجنهيه ، بمئات الملايين من هذا ومئات الملايين من ذاك . ولو ضارب مستخدماً الرصيديين ، لحقق في نهاية العام ما يشاء من أرباح ، ولسدّد الفوائد بعشرات الملايين ومئاتها ، ولربح في ذات الوقت ما لا يقل عن الأرباح الموزعة ، دون أن يكون له علاقة بالضرائب أو الدولة أو الروتين الحكومي من قريب أن بعيد .

وعلى الرغم من أن الدولة لم تفعل ما فعلت تتبها منها لظاهرة بيوت توظيف الأموال (لأنها لم تتبّه إلا بعد أعوام ، وبعد أن تحولت المشكلة إلى معضلة ، والظاهرة إلى كارثة) . إلا أنها أصابت بيت الريان في مقتل ، حين دفعته إلى إعادة الحسابات على أسس جديدة، هي التي أسميناها بالملعوب . ويمكن إيجازها فيما يلي،

و بالسلسل المنطقي التالي ، بعد أن نضع أنفسنا في موضع جماعة الريان ونفكر بأسلوبهم .

و نخيل أن السؤال الأول الذي ورد على خاطرهم كان موجزا في كلمتين ، هل نتوقف ؟ . بمعنى إعادة الأموال إلى أصحابها ، والإكتفاء بما تحقق سابقاً من أرباح ميمونة ومأمونة . ولو فعلوا ذلك لأراحوا الجميع ، بيد أن ذلك كان مستحيلاً بالنسبة لهم لعدة أسباب .
اولها : أن نجاحهم لم يكن مقدراً لديهم بما حققوه من أرباح ، وإنما كان تقريبه الحقيقي بما حققوه من ثقة . وهو رصيد لا يُفترط فيه أحد في السوق بسهولة ، خاصة إذا كان بهذا الحجم غير العادي وغير المسبوق .

ثانيها : أنهم من الناحية القانونية آمنون بصورة كاملة . فهم يملكون أن يعطوا أعلى الأرباح ، و يملكون أن يعطوا أرباحها ، و يملكون أن لا يعطوا أرباحاً على الإطلاق . و يملكون أن يعيدوا الأموال رائدة ، و يملكون أن يعيدوها كاملة ، و يملكون أن يعيدوها منقوصة ، و يملكون أن لا يعيدوها على الإطلاق . ولا أحد في أي حال يسألهم عن أسلوب إدارتهم للأموال ، أو حقيقة أرباحهم أو خسائرهم ، و صيغة التعاقد (العبقريّة) التي تتضمن كل ذلك ، موقعة بواسطة المودع . وهي حجة في أيديهم ، يواجهون بها أسوأ الاحتمالات . بيد أن كلمة أسوأ الاحتمالات كلمة مطاطة تحتاج إلى تحديد ..
ثالثها : قبل الخوض في مفهوم (أسوأ الاحتمالات) نود أن نذكر

أن عاملاً هاماً كان يحكم جماعة الريان خلال سعيهم لتحديد موقفهم من الانسحاب أو الاستمرار . وهو تجربتهم السابقة في تجارة العملة، وهي تجربة علمتهم درساً قيماً ، وهو أن العملة الصعبة سواء كانت دولار أو مارك أو غيرها ، هي المخزن الرائع للقيمة . وهي الضمان المؤكد ضد انهيار الوضع المالي ، وفي صالح تناميها . وأي مستثمر في مصر يستطيع أن يؤكد أن تحويل الأموال بالعملة المحلية إلى عملة صعبة ، والأحفاظ بها في أحد البنوك الأجنبية ، ثم تحويلها بعد سنوات إلى العملة المحلية ، يعطي عائداً لا يقارن به أي استثمار آخر .

ونعطي مثالا بسيطاً وسريعاً على ذلك ..

منذ خمس سنوات كانت قيمة الجنيه معادلة لقيمة الدولار . وكان أمام مالك الجنيه أحد سبيلين : الأول أن يحتفظ بالجنيه في صورة مدخرات محلية بفائدة ١٣% ، وبعد خمس سنوات سوف يزداد الجنيه بقيمة الفوائد المركبة ويصبح ١٨٥ قرشاً تقريباً . والثاني أن يحوله إلى دولار يحتفظ به في أحد البنوك الأجنبية ، ويحصل على فائدة ٩% ، فيصبح لديه في نهاية الخمس سنوات ما يزيد قليلاً عن دولار ونصف ، قيمته بسعر اليوم حوالي ٣٨٠ قرشاً (على أساس أن قيمة الدولار حوالي جنيهين ونصف) . وبلغه الاقتصاد فإن تحول الجنيه إلى ٣٨٠ قرشاً ، يوازي وضعه في أحد البنوك المحلية وحصوله على فائدة مركبة على أساس سعر فائدة سنوي ٣١%

نهرباً .

ومن المؤكد أن خبرتهم السابقة بسوق العملة كانت تضع أمامهم احتمالات تدهور قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية ، على أنها احتمالات واردة بل ومؤكدة ، خاصة مع نشاطهم في تحويل الجنيه إلى عملة صعبة باستمرار وبمبالغ هائلة متاحة . ومنطقي أن يتصوروا إمكانية توفير ٢% شهرياً أو أقل قليلاً باستخدام هذا الأسلوب ، الذي إن كان ناجحاً بالنسبة للمدخرات المحلية ، فهو مدعم التأثير بالنسبة للمدخرات بالعملة الصعبة ، والتي يقبلها بيت الريان من المصريين وغير المصريين ، سواء المقيمون في مصر أو خارجها . لكن هذا يفسر لنا جزءاً من الصورة المركبة ، خاصة وأن التركيب النسبي للمدخرات داخل بيوت توظيف الأموال ، يؤول سنوياً في اتجاه زيادة نسبة المكون المحلي . وبقينا فأننا لا نولي تصورنا السابق على فراغ ، فالمتابع لما حدث خلال الأزمة التي مرت بها بيوت التوظيف ، خاصة الريان ، بعد خسارة المضاربة ، يلاحظ أن بيت الريان قد حول في يومين خمسمائة مليون مارك إلى الجنيه المصري ، لسد مطالبات المدخرين . ومعنى ذلك أن المدخرات المصرية بالجنيه المصري ، لا يقابلها ما يواردها بالجنيه المصري في الداخل ، وأنها مودعة بكاملها في صورة عملة صعبة في البنوك الأجنبية .

وهي لا تفقد الترابط وتسلسل الأفكار ، فأننا مازلنا في مرحلة

وضع أنفسنا في موقع بيت الريان في نهاية عام ١٩٨٣ ، وبعد تضيق الخناق على تجارة العملة . ونحن نناقش من خلال تصوراتهم إمكانيات الانسحاب من السوق أو الاستمرار ، وأسلوب هذا الاستمرار إن تم اختياره ، وقد ذكرنا أنه مما يرجح لديهم ، اختيار الاستمرار ، ما هو واضح من ثقة المودعين . بدليل أختراقهم لحاجز المليار . وما هو قائم من انعدام المخاطر القانونية في كل الأحوال ، نتيجة أسلوب ومحتوى التعاقد بينهم وبين المودعين . وما هو متوقع نتيجة لخبرتهم من إمكانية سد جزء كبير من نسبة الأرباح التي يدفعونها للمستثمرين ، من خلال تحويل المدخرات المحلية أولاً بأول إلى عملة صعبة ، تودع في البنوك الأجنبية ، ويتم الحصول على فوائد عليها . ويبقى ما هو أهم ، وهو ما نسميه " لعبة الحالة صفر " وهو جوهر ما أطلقنا عليه أسم الملعب . .

لعبة الحالة صفر

العالة صفر هنا اسم اخترعناه للتعبير عن حالة ممكنة ، تمثل افتراضاً متشائماً للغاية . وهو أن صاحب بيت توظيف الأموال لن يفعل شيئاً غير دفع نسبة مئوية سنوية من أصل الأموال المودعة ، دون استخدامها في أي استثمارات أو مضاربات أو تجارة . وبقينا هان أول ما تنبأنا إلى ذهن جماعة الريان كان دراسة هذه الحالة ، وما نترتب عليها من احتمالات . وهي في تقديرنا احتمالات ثلاثة : الاحتمال التقاؤلي ، والاحتمال التشاؤمي ، والاحتمال الواقعي .

أما الاحتمال التقاؤلي فقد سبق وذكرناه ، ويتمثل في افتراض أن جميع المخبرات أو أغلبها بالعملة المحلية ، وأنه يتم التحويل أولاً بالـ إلى عملة صعبة . وأن معدل انهيار قيمة الجنيه المصري مستمر بغير النسبة . وهنا يمكن إعطاء نسبة الربح المعتادة ، والنسور للتبسيط أنها ٢٤% سنوياً . بل ويمكن أيضاً تحقيق أرباح إضافية لا بأس بها .

والاحتمال التقاؤلي السابق غير وارد في تقديرنا خلال السنوات التالية . لأسباب متعددة على رأسها الرقابة المالية المتوقعة فرضها من الدولة على هذه البيوت ، وعدم توقعنا لمزيد من انهيار الجنيه المصري بهذه المعدلات .

وننتقل إلى الاحتمال المتشائم ، وهو يمثل جوهر اللعبة أو

المنعوب . ويشكل مصطفه الأساسي الذي نبي عليه قرر لاستمرار
وسوف بوصحه بمثال تطبيقي بسيط ..

بيت توظيف الأموال هنا معه مائة جنيه مدحرات . وكلها بالجنيه .
أو كلها بالدولارات ، والتحويل من الجنيه إلى الدولار أو العكس
ممنوع ومستحيل ، في أي سوق سوداء كانت أم ببيضاء والفائدة
السوية ٩% فقط . وأصحاب بيوت الأموال والعاملون بها لا
يفعلون شيئاً غير شرب القهوة أو الشاي (أو الجربيش لمريد من
الأصولية) ويودعون النقود في البنوك للحصول على روائدها . ثم
يصرفون عانداً سويّاً مقداره ٢٤% في نهاية العام . بدون تفاصيل
أو تعقيدات نقول إن صاحب البيت يمكنه أن يستمر في صرف نسبة
الـ ٢٤% لمدة خمس سنوات كاملة . وفي نهاية السنة السادسة يبقى
معه حوالي ٢٣ر ١٠ جنيه (*) .

معنى ذلك أن أي صاحب بيت توظيف أموال يستطيع أن يأمر
على نفسه من المحاطر لمدة ست سنوات كاملة وفي نهايتها يصع
في جيبه ٢٣ر ١٠% ويركب الطائرة الميمون . وإذا طبقنا هذا على

(*) في العام الأول يتم إيداع الـ ١٠٠ جنيه والحصول على فائدة ٩% عليها . فتصبح ١٠٩
جنيه . يدفع منها للمودع ٢٤ جنيه . فيتبقى ٨٥ جنيه . تحصل على فائدة ٩% فتصبح
٩٢ر ١٥ جنيه . يدفع منها للمودع ٢٤ جنيه في السنة الثانية ، فيتبقى ٦٨ر ٦٥ جنيه
تحصل على فائدة ٩% . فتصبح ٧٤ر ٨٢ جنيه . يدفع منها للمودع ٢٤ جنيه في السنة
الثالثة ، فيتبقى ٥٠ر ٨٣ جنيه . تحصل على فائدة ٩% . فتصبح ٥٥ر ٥٥ جنيه . يدفع
منها للمودع في السنة الرابعة ٢٤ جنيه . فيتبقى ٣١ر ٤٠ جنيه . تحصل على فائدة ٩% .
فتصبح ٣٤ر ٢٣ جنيه . يدفع منها للمودع ٢٤ جنيه في السنة الخامسة فيتبقى
١٠ر ٢٢ جنيه في السنة السادسة

ببث الريان الذي تُشير التقديرات إلى تجاوزه لحاجز الستة مليارات (تصور ١٢) فإنه يملك إغلاق جميع مشروعاته ، والاستمرار لمدة ست سنوات ، يدفع خلالها خمس مرات ٢٤% سنوياً للمستثمرين . وفي نهاية السنوات الست، يرحل أصحاب البيت ومعهم ٦١٤ مليون جنيه ، هو اقع حوالي مائتين وخمسة ملايين جنيه تقريباً لكل من الإهولة الثلاثة . ويمكنهم ساعتها أن يرفعوا أصواتهم فوق صوت المستثمرين ، ذاكرين لهم أنهم حصلوا على أرباح قيمتها ١٢٠ جنيه مقابل ١٠٠ جنيه أودعوها (أربعة وعشرين جنيهاً لمدة خمس سنوات) . وهو حساب قد يقبل به البسطاء ، بل وربما يسعون به ، لأنهم لا يُدرجون في اعتبارهم عامل الزمن .

ليست المسألة إذن حساباً ختامياً سنوياً ، أو ميزانية ينتظرها المودعون لكي يحاسبوا بيت توظيف الأموال عليها . وليست شيئاً باهلاً ، يملك المودعون التحقق من رصيده ، ويضمنون صرفه في الوقت المحدد . لكنها ست سنوات كاملة .. تذكرنا بقصة جحا والحمار . القصة بسرعة أن الملك قد أعلن مكافأة كبرى لمن يُعلم الحمار الغلام ، وبالطبع ، أحجم الجميع عدا جحا ، الذي تقدم ليقبض المكافأة ، واداً بتعليم الحمار . طالباً مهلة لا تقل عن عشر سنوات . وقبل الملك ، واندفع الناس لسؤال جحا عن سبب تطوعه لهذه المهمة الممنهلة . فكان رده أنه خلال عشر سنوات ، لا بد وأن واحداً على الأقل من الثلاثة سوف يموت : الملك أو جحا أو الحمار . ونعود إلى

الحالة صفر السابق ذكرها ، لكي نذكر أنها تتيح ست سنوات كاملة
أمنة ، بافتراض أسوأ الاحتمالات ، وبافتراض انعدام أي تحرك في
أي مجال .

عبقرية يجب أن نعترف بها دون أن نحيبها أو نرحب بها ، تماماً
كما نعترف بعبقرية هتلر ، وننكر في ذات الوقت مقاصده . بيد أن
مزيدياً من العبقرية يبدو لنا إذا أنقلنا إلى الاحتمال الثالث ، وهو
الاحتمال الممكن أو الواقعي . وهو احتمال يُبنى على أساس منطقي ،
يتمثل في أن التحليل السابق تحليل "ساكن" . يخالف الواقع مخالفة
تامة . فقد أثبتت التجربة أن حجم المدخرات يتزايد عاماً بعد عام ،
وأن مبرر هذا التزايد هو دفع نسبة الفائدة العالية . وأن المائة جنيه
السابق ذكرها في المثال الأخير ، لن تبقى مائة جنيه كما هي لمدة
ست سنوات ، بل سوف يتم ايداع مبلغ أكثر منها في السنة التالية ،
١٢٠ جنيه مثلاً . وإذا تم دفع الفائدة العالية ، فإن المتوقع أن يُودع في
السنة الثالثة ١٥٠ جنيه جديدة . وفي السنة الرابعة لن يقل الإيداع
عن ٢٠٠ جنيه جديدة . لأن من استمروا أربع سنوات ، سوف يملكون
الدنيا صباحاً بأنهم حصلوا على ما يعادل نقودهم أرباحاً . ورغم ذلك
فنقودهم كما هي ، وأرباحهم مستمرة .
ما معنى ذلك ..

معناه أن أصحاب المائة جنيه الأولى كان أمامهم مهلة ستة
سنوات . وفي السنة التالية عندما تم ايداع ١٢٠ جنيه ، أصبح أمام

الـ ١٢٠ الجديدة ، ست سنوات جديدة . وأصبح أمام المائة جنيه الأولى سبع سنوات . وفي السنة التي تليها ، أصبح أمام الـ ١٥٠ جنيه الجديدة ست سنوات . وأمام أصحاب الـ ١٢٠ جنيه سبع سنوات . و أمام أصحاب المائة جنيه الأولى ثماني سنوات . ولا أريد أن أدخل في تعقيدات حسابية ، بل أكتفي بذكر أن عائد السنة السادسة (الذي يفترض أنه لن يدفع) يُمكن إكماله بعائد السنة السادسة للمبلغ الجديد المدفوع في السنة التالية ، طالما أنه أكبر . ونفس الموقف ينطبق على المبلغ الجديد عند إيداع مبلغ أكبر في العام التالي وهكذا ..
مره ثانية ما معنى ذلك ..

معناه أنه يُمكن الاستمرار إلى ما لا نهاية في دفع معدلات الأرباح العالمية ، طالما استمرت الإجلة في الدوران بمعدلات أسرع . وحتى لو توقفت تماماً ، فليس قبل خمس سنوات كاملة يمكن أن يهتز موقف البيت . وخلال هذه السنوات يمكن أن نتأمل قصة جها ونبتسم ..
ونصيف إلى ما سبق ..

ثلاثة أمور غاية في الأهمية ، أولها أن الفروض القاسية للحالة صفر ، نكاد تبدو مستحيلة وشديدة التشاؤم . فالفائدة السائدة أعلى من ٩% (١٣% ومتوقع ارتفاعها) . ووسائل تحويل العملة قائمة . وهذا فرصة متاحة باستمرار لتحريك الأموال واستثمارها أو استثمارها في التجارة ، ولو بأي نسبة وبمقابل أي عائد . لأن أي

عائد مهما ضعفت نسبته . يُمكن أن يُحسن الصورة . ويضيل أجل الاستمرار .

وثانيها أن هناك تحركاً حكومياً لمواجهة شركات توظيف الأموال ، لأسباب سوف نناقشها فيما بعد . ومثل هذه التحركات أو التحرشات ، ليست شراً كلها من وجهة نظر بيوت التوظيف . بل يُمكن توظيفها في الوقت المناسب للاحتجاج بها عند التوقف أو الانسحاب من السوق ، أو مطالبة المودعين بالمشاركة في تحمل الخسائر .

وثالثها أن المودعين أنفسهم سوف يُصبحون خط الدفاع الأول عن البيت . ووقت أن كانت الإيداعات مليار جنيه ، ومتوسط الإيداع عشرة آلاف جنيه ، فإن معنى ذلك أنه كان هناك مائة ألف مودع أو مائة ألف أسرة . أي مصالح تتعلق بنصف مليون مواضع ، قابليين للزيادة مع استمرار دفع الأرباح . مُشكلين قوة ضغط تنفع الحكومة إلى أن تفكر ثم تفكر ، ثم تعلن أنها سوف تأخذ قرارات حاسمة . وبينما هي تعلن ذلك ، إذا بها تفكر ثم تفكر ، الأمر الذي يدفعها إلى نشر أخبار عن قوانين في الطريق للصدور . وهي قوانين دفعت المسئول عن إصدارها إلى أن يفكر ثم يفكر .. وهكذا ..

التنوع والتمايز في أساليب البيوتات

و أخيراً تم اتخاذ القرار . وقرر بيت الريان الاستثمار ، بعد أن
شكّلت معالم نظريته في جمع المدخرات ، من خلال التجربة ،
و افتراض أسوأ الفروض . وكان مُوجز نظريته على النحو التالي :

١- نحن في أمان مُطلق في كل الأحوال ، لأن صيغة التعاقد بيننا
و بين المودعين تعفيانا من المسؤولية في كل الحالات . ويزداد أماننا
بزيادة عدد المودعين ، حيث يُصبح وجودهم ، وحصولهم على دخل
أثبت ، يمثل مصدر مواردهم الرئيسي ، خط دفاع أساسي ، يدفع
الحكومة إلى الحساب مرة ومرتين ، والتردد قبل اتخاذ قرار مضاد
له . ماثر في أساليب عمل البيوت . وحتى لو اتخذت الحكومة مثل
هذه القرارات ، فإنها يُمكن أن تكون مبرراً لنا لضرب أكبر (بُمبة)
في تاريخ مصر الاقتصادي . وساعتها سوف يصدقنا الجميع ، حين
نُظهر بإصبع الاتهام إلى الحكومة . فقد كنا ندفع التزاماتنا على دابر
الأمم ، قبل قراراتها المشنومة . وباختصار ، فإن المكسب مضمون
، على كل وجه وكل لون . والأمان مكفول ، في كل المواقف ، وفي
مواجهة كل الحلول .

٢- قليل نادر من الاستثمار يُصلح المعدة ، وكثير منه يفسدها .
لأنه يصعق أموالنا تحت ضرس الحكومة ، ويضع رأسنا تحت قواعد

روتينها المبهولة ، ويُدخلنا في متاهات الضرائب و الجمارك ورسم الأيلولة ، ويحرمنا متعة النوم في القيلولة . بينما العكس صحيح . فكلما زادت في أيدينا السيولة ، وقع المسئولون في حيص بيض ، وأحتاروا بين من يحدثهم عن الخطط المُدبرة المبهولة ، وبين من يحدثهم عن أمنا الغولة . وبين من يفهم في الاقتصاد ، وبين من يفهم الفولة . وأمتع عليهم نوم القيلولة وغير القيلولة .

٣ ■ إمكانياتنا الجديدة تقتضي حسابات جديدة ، لا تغفل تأثير الإعلام ولا إمكانيات شراء الأعلام . وتفتح لنا الباب على مصراعيه للسيطرة على أسواق سلع إستراتيجية ، مثل الذرة الصفراء واللحوم والحديد والأخشاب والأسمنت والورق وغيرها من السلع الحيوية . وساعاتها يُمكن أن تتغير الأوضاع ، وتتقلب الأمور .

وربما دار الحوار التالي في مكتب الريان :

- واحد يا أفندم نفسه يكلم سيادتك ، وحلفني أوصله بيك ..
- ما قالش اسمه ..
- لا يا أفندم ، لكن أنا عرفته من صوته ، دا رئيس الوزراء ..
- أنا فاضي يا بني ؟ كل شوية يقوللي ألحقني يا حاج مافيش في البلد كيلو لحمة ، ألحقني يا حاج مافيش شكارة أسمنت .. هات السماعه .. أمرنا الله
-

- أهلا يا سيدي .. متشكرين ..

-

- وأخرتها ..

-

- وبعدهالك بقى .. ما أنت كل مرة تحلف ..

-

- ولو كررتها ثاني ؟

-

- هلاص يا سيدي ، بس دي آخر مرة ..

-

- وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته .

لنحنا لسنا شركة ، وبالتالي لا نعانى من مشاكل الاستثمارات

والجمعيات العمومية ورقابة الشركات . ولسنا بنكاً ، وبالتالي فنحن

لحمنا مطالبين بإيداع نسبة من الودائع بالبنك المركزي أو الاحتفاظ

بنسبة من السيولة لمواجهة طلبات السحب . ونحن في النهاية

موجودون وغير موجودين . وتفسير ذلك أن وجودنا قائم ، وضخم ،

وربما تجاوز حجمه أي حجم آخر . ولكننا نتعامل ساعة الجد ، وكأننا

غير موجودين . فلا ضرائب الأرباح تحاسبنا ، ولا ضرائب الإيراد

العام تقترب منا . ولا أحد غيرنا يعرف حقيقة حساباتنا ، ولا أرقام

الودائع لدينا ، ولا أسماء المودعين . ورغم أن المدخرات المودعة

لدينا تفوق المدخرات المودعة في أي بنك ، فإننا لا نخضع لرقابة البنك المركزي . ونجاحنا وأستمرارنا مرتبط بهذه الصيغة الفريدة التي لا تحدث إلا في مصر .. وعمار يا مصر ..

هذا عن الريان ، فماذا عن غيره ؟.

أخترنا الريان للحديث عنه تفصيلاً لأنه الأكبر . ولأنه صاحب الفضل في تطوير أساليب تجميع الأموال . وصاحب المبادرة في ابتداع نظرية (الملعب) والتي شجعت تلميذه السابق (المحاسب) أشرف سعد على تأسيس بيت السعد ، وشجعت آخرين على الدخول في المعمة، وأغلبهم من صغار السن ، اجتنبهم الملعب، وأغرثهم حساباته ، فإذا بنا نسمع عن الهدى مصر، والهلال، وبدر، وسينفاد، وسي أي سي، وغيرها كثير .

وعلى الرغم من أن كل هذه البيوت قزمية بالنسبة للريان والشريف، إلا أنها تساهم في التأثير على المناخ الفكري والاقتصادي والسياسي العام ، من خلال ما تُتفقه على الدعاية المكثفة . وقد تأكد لدينا أن هذه البيوت لا ترتبط ببعضها البعض بعلاقات تعاون ، بل إن العلاقات بينها أقرب إلى التنافس والصراع ، وتبادل أسوأ التمنيات . وهو ما ينعكس على تفاوت أساليبها وتنوع اجتهاداتها .

تتنوع وتتمايز أساليب البيوتات من ناحيتين : الأولى ما يتعلق بموقفها من توجيه المدخرات إلى مجال الاستثمار ، أو الاحتفاظ بها سائلة مع بعض الاستخدامات السريعة في المضاربة أو تجارة

العملة أو تمويل بعض الصفقات . والثانية ما يتعلق بالموقف من المشاركة السياسية ، سواء من حيث المشاركة أو عدمها . وفي حالة المشاركة ، فإن المواقف أيضاً تتمايز من حيث تأييد الاتجاه الحكومي ، أو تأييد المعارضين له بصفة عامة ، أو تأييد الاتجاه السياسي الإسلامي على وجه الخصوص .

البيوت والاستثمار

لو تصورنا خطأ أفقياً مستقيماً ، أحد طرفيه ، وليكن الطرف الأيمن ، يُمثل موقف " الاتجاه إلى الاستثمار وتحاشي السيولة ". بينما الطرف الأيسر ، يُمثل موقف " الاتجاه إلى الاحتفاظ بالسيولة وتحاشي الاستثمار " . وحاولنا ترتيب بيوت توظيف الأموال بين هذين القطبين أو الطرفين . لوضعنا الهلال على نهاية الطرف الأيمن ، يليها الشريف . ولوضعنا الريان على نهاية الطرف الأيسر ، يليها السعد .

ولرتبنا باقي الشركات فيما بين الطرفين . وكل من الموقفين : استثمار أولاً ، أم السيولة لولا يمثل فلسفة عمل مرتبطة بطبيعة النشأة . فإذا تناولنا بيت الهلال (وللهال قصة سوف نذكرها في موقعها من السرد) سنجد أن صاحبه محمد كمال عبد الهادي ، مهندس عانى من مشكلة غريبة عام ١٩٨٧ ، هي رفض أوراق ترشيحه لمجلس الشعب ، لأن عمره أقل من ثلاثين عاماً . وقد بدأ نشاطه بمطبعة صغيرة يملكها والده ، استطاع تطويرها وتوسع فيها ، وشارك في نفس الوقت في بعض عمليات المقاولات . حتى تمكن من كسر حاجز المليون جنيه ، والخروج بمطبعته من دائرة المطابع الصغيرة ، إلى المطابع ذات الإمكانيات الكبيرة . ومع

لجأه في مجال الطباعة ، بدأت قصته مع توظيف الأموال ، حتى النهاية المؤلمة التي سوف نسردها فيما بعد . ومن الواضح أن نجاح كمال عبد الهادي في الاستثمار في بداية حياته العملية ، كان دافعا له إلى تبني نظرية مضمونها أن أخطر ما يحدث لرجل الأعمال ، أن ينام وهناك قرش سائل في خزانته . لأن معنى ذلك أنه فرش معطل ، لم يُستخدم ولم تتم الاستفادة منه . ولعل هذا الأسلوب ، مع حمدنا له وتقديرنا لمضمونه ، هو الذي أودى بكمال وبشركة الهلال كلها فيما بعد . لأنه حاول أن يتعامل كشركة ، بينما أسلوب توظيف الأموال ، أقرب إلى التعامل البنكي . وفي غياب السيولة اللازمة لمواجهة احتياجات السحب (إضافة بالطبع إلى عوامل أخرى جانبية) ، أنهار البيت ، وأتكشف موقفه المالي ، وحدثت الكارثة.

ولعل بيت الشريف أقرب بيوت توظيف الأموال إلى بيت الهلال ، من حيث استخدام نسبة كبيرة من المدخرات في استثمارات حقيقية . بهما يتربع بيت الريان على مقعد الصدارة في الطرف الآخر ، موجهاً أقل من ٥% من الودائع المتاحة لديه إلى الاستثمار . ويزعم بعض الخبراء أن نسبة ما يوجهه إلى الاستثمار ، يُمثل زكاة المال (٢%) . حيث لا تتجاوز استثمارات الحقيقية ١٠٠ مليون جنيه ، بهما يحتفظ بباقي الودائع في صورة مدخرات سائلة ، تطبيقاً لنظريته التي سبق وعرضناها . ويليه في هذا المضمار بيت السعد . ولعل الدماء أيضاً هي التي حكمت موقف البيتين ، حيث أرغبت نشأة

ملاكهما بتجارة العملة . الأمر الذي ربط في عقلهم الباطن ، وعقلهم الظاهر أيضاً ، بين البركة (وهو الأسم المفضل لديهم للأرباح غير الاعتيادية) وبين توافر السيولة النقدية في أيديهم ، ونأيها عن التجمد في أصول لو حتى منقولات غير سائلة .

البيوت والسياسة

قبل الدخول في تفاصيل المعلومات المتاحة ، يخطر في أذهاننا سؤال عن بعض المصادقات السعيدة ، مثل بدء أصحاب بعض الشركات لحياتهم العملية في السعودية ، ومثل حمل بعض رموز الفكر الإسلامي الثروي لجنسية مزدوجة مصرية وسعودية . ولأننا قررنا من البداية عدم التحيز ، فإننا نرى في ذلك كله مجرد مصادفة ، ولا نخمله أكثر مما يحتمل . وما يعنينا أساساً هو تحليل الممارسات السياسية للبيوت القائمة ، خاصة وقد كان واضحاً في الانتقابات الأخيرة ، أن مطبوعات التحالف ، والخاصة بالإخوان المسلمين ، مثل " الإسلام هو الحل " ، " الإخوان المسلمون على نور العمل " ، كانت جميعها مطبوعة مركزياً ، وبأعداد هائلة ، بحيث تغطي الجمهورية جميعها . والأختلاف الوحيد كان قائماً بالنسبة للون ، حيث استبدل اللون الأزرق والأبيض بالأصفر والأسود في بعض المحافظات . وربما كان ذلك تيسيراً للتوزيع . وفكر الدلائل ، بالإضافة إلى تجربة شخصية إلي أن أحد البيوت كان يهر المشاركين في تمويل الحملة الانتخابية لصالح الإخوان المسلمين . سواء من خلال المطبوعات أو التمويل المباشر ، أو عبرت لخدمات . وعلى العكس من ذلك ، تمثلت الفلسفة الأساسية

لبيت الريان، في النأي التام عن العمل السياسي المباشر، سواء مع الحكومة أو صدها . بينما أنصم كمال عبد الهادي للحرب الوطني . وساهم بصورة واضحة في تمويل الحملة الانتخابية لأحد رموزه (رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة في دائرة شرق القاهرة) . وراودته الأحلام بترشيح نفسه على قوائم الحرب الوطني ، ولم يمنعه الا صغر السن . اما السعد ، فقد تمثلت نظريته في أن (يد الحكومة طرشة) ، وأن عليه أن ينأى بنفسه عن معترك السياسة لكنهم إذا أصروا أو ألحوا ، فلا مانع من التبرع في أضيق الحدود ، وبمنطق التامين وليس المشاركة . أما باقي أصحاب شركات توظيف الأموال ، وهي التي نعتبرها قزمية بالمقارنة بالكبار ، فقد تنافس أصحابها في شراء صفحات إعلانية كاملة ، تظهر فيها صورهم ، وبعضهم لا يزيد عمره عن ثلاثين عاماً ، ويضع على رأسه كمية لا بأس بها من البريل كريم ، ويتصور نفسه ، وله حق مادام قد جمع هذه الملايين في هذا العمر ، نقول إنه يتصور نفسه طلعت حرب . فيفتي في وضع الحلول للاقتصاد المصري ، والغمر في هروب المقترضين بأموال البنوك (وهذا موضوع يستحق المناقشة لولا الخوف على القاريء من التشتت) . وبعضهم تصور أنه فجر قنبلة الموسم الاقتصادية ، فأخذ صورة من الشيخ الشعراوي على باب الشركة . وطبعاً يصبح من الغباء أن يتساعل أمثالنا عن العلاقة بين فضيلة الشيخ الشعراوي والاقتصاد .

وبصورة عامة، فإنه من الواضح أن موقف بيوت توظيف الأموال من السياسة، موقف اجتهادي. تتباين فيه الاجتهادات، ولا يربط بينها خط واحد، سواء كان فكرياً أم سلوكياً. لكن تبقى ثلاث ملاحظات على جانب كبير من الأهمية تتمثل فيما يلي:

أولاً: إن قوة اقتصادية بهذا الحجم، الذي فاق أي حجم مُتخيل، لا يمكن أن تظل بدون تعبير سياسي إلى الأبد. هذا مستحيل، وضد طبيعة الأمور. والمسألة في تقديرنا ليست أكثر من مسألة وقت. وإذا كان نجاحهم في بداياتهم وحتى الآن، نتيجة لنأيهم عن السياسة. فإن استمرار هذا النجاح، مرهون في تصورنا، بمدى تأثيرهم على القرار السياسي. ونعتقد أن هذا قد أصبح واضحاً في تصورهم أيضاً. ومن المنطقي أيضاً مع الشعارات التي يرفعونها، والمتمثلة في البركة، والربح الحلال، والالتزام بالمنهج الإسلامي في المعاملات، أن يصب أنتماءهم السياسي في مجرى التيار السياسي الإسلامي، وأن يصبحوا في مجموعهم أخطر روافده، وأكثرها سماحاً وأعماقها تأثيراً.

ثانياً: إن تنامي الثروة، تحت أي قدر مُتاح من الحرية الاقتصادية له حدود وضوابط، إذا تعداها أصبح خطراً. ليس لأن لهباه حادة، أو لكون أسنانه قاطعة، ولكن لأن حجمه نفسه قد أصبح له أهدائه، ودخل بصاحبه إلى دائرة المحظور. وعلى سبيل المثال، فإنه لا يستطيع أن تقتني بالتعايش في الغرفة مع كلب لولو، أو قط

سيامي ، لكنك لا تملك إقناعي بالمعيشة فيها مع ديناصور ، بحجة أنه أليف ، لطيف ، لا يستطيع لحم الأدمين . وباليقين فإن ردى على هذه الحجج سوف يتلخص في عبارة واحدة " مستحيل ، إنه ديناصور " .

هذا المثال البسيط ، الطريف ، بل وربما الساذج أيضاً ، ينطبق على موقف الدولة ، أي دولة ، من الثروة ، أي ثروة ، إذا تعدت حدوداً معينة . وبديهي أن تتزعج السلطة الحاكمة في مصر أشد الانزعاج ، وهي تقرأ في التقارير المرفوعة إليها ، أن أحد بيوت توظيف الأموال (الريان) قد تجاوزت ودائعه رقم الستة مليارات .

معذرة هنا للقاريء إذا ذكرنا له أن فوائد ديون مصر العسكرية المستحقة للولايات المتحدة الأمريكية ، تدور حول هذا الرقم . وهي الفوائد التي حارت فيها البرية ، وهدد التوقف عن سداد أقساطها اقتصاد مصر ، ولم يزد مطلب مصر عن إعادة النظر في إمكانية خفضها . فإن لم يكن ، فليس أقل من إعادة جدولتها . وهو أمر محل بحث وشبه وجذب وأخذ وعطاء . ومالنا نذهب بعيداً ، والواقع الداخلي أقرب إلى الأذهان . فصاحب هذه الثروة يملك أن يشتري أي قطاع في مصر . ومرة أخرى أكررها حتى لا يظن القاريء أنها غلطة مطبعية ، أقول يشتري ، ولا أقول يتحكم أو يؤثر . فلو قرر الريان أن يشتري جميع مزارع الدواجن في مصر لاستطاع . ولو قرر شراء جميع الأراضي الزراعية جنوب أسبوط لاستطاع . ولو قرر شراء جميع وسائل النقل الداخلي في مصر لاستطاع . وهكذا .

كيف يمكن لأي نظام أن يتعايش مع هذه الثروة التي يملكها في
الواقع ، ويديرها ويتحكم فيها بلارقيب ، ثلاثة أشقاء ؟
إن الثروة هنا ، بتعديها حجماً معيناً ، يصبح لها منلول سياسي ،
حتى ولو لم تقصده . وتعبير سياسي ، حتى ولو لم تتفوه به . وتأثير
سياسي ، حتى ولو لم تتعمده . ووجود سياسي ، حتى ولو أفكرته .
ثالثاً : إن هناك أخطاراً للتنامي الهائل في حجم الثروات ، يتمثل
في توظيفها ، ليس اقتصادياً أو مالياً ، وإنما سياسياً . فليس سراً أن
الأمم سابقاً لرئيس الوزراء يعمل مستشاراً لدى أحد البيوت . وأن
رئيساً سابقاً للأقتصاد يعمل مستشاراً لبيت آخر . وأن وزيراً سابقاً
للإعلامية أغرته لعبة التسهيلات السريعة لأصحاب البيوت ، مثل
مماكل السفر والجوازات ، والمشاكل مع الشرطة . وأن محافظاً
سابقاً يعمل مديراً لأحد مشروعات الإسكان في بيت ما . بينما
الأحق علامات الاستفهام محافظاً سابقاً آخر . ناهيك عن أشقاء
المحافظين ، وأقارب كبار المسئولين . وإذا كان هذا هو ما يظهر
على السطح ، فإن ما يخفي بالتأكيد أعظم . وكل طرف له حجته .
والأمم كانت حجتها أنها تسهل أعمالها ، وتسهل مصالحها . والكبار
منهم أن الفراغ المعاش والجدة ، مفسدة للمسئول السابق ، أي
مفسدة . وأن البطالة تصيبهم بالآزمات القلبية والاكتئاب النفسي .
فما إن المرتب أو المكافأة ، التي يُمكن أن تصل إلى عشرة آلاف
دولار شهرياً وربما تتجاوز ذلك ، لها اعتبارها بالتأكيد (وإن كانت
مستحقة لهم ليست العامل الأول أو الأساسي) . بيد أن المشكلة لا

تتعلق بالسابقين ، وإنما تتعلّق باللاحقين ، ممن يتوقعون أن يصبحوا سابقين عما قريب . وفي مناخ سياسي كالسائد في مصر ، ينتاب هذا الشعور أغلب المسؤولين الكبار . ومنذ عشر سنوات كان المعتاد أن يضع المسئول الكبير نصب عينه ، أن يكون عضواً بالمجالس القومية المتخصصة ، أو مجلس الشورى . فلما ترسخ الانفتاح ، بدأ التطلع لمجالس إدارات البنوك الاستثمارية . ومع رسوخ بيوت توظيف الأموال ، لا نستبعد أن يجلس المسئول الكبير في مكتبه ، وفي يده ورقة ، مردداً وهو يقطف وريقاتها : الريان - الشريف - السعد - البركة - بدر . ولا نستبعد أن يرد على من يبشره بأن مكانه في الشورى محجوز بقوله : يا عم كفانا فقراً ، العيال كبرت .

من الذي يصمد من المسؤولين الحاليين لوعده بوظيفة رسمية أو (استشارية) في هذه البيوت ؟. ومن الذي يتماسك أمام إغراء الأرقام التي تحتل أربع خانات ، في مناخ يتيح فيه الروتين أن يصبح كل شيء ممكناً ، وكل شيء مستحيلاً ، في نفس الوقت ؟.

وكيف يُمكن استبعاد المفردات السياسية في التحليل أو التفسير ، ونحن نشهد رياح التوظيف تهب من كل صوب ، وفي كل اتجاه . فالحملات الإعلانية الهائلة مؤثرة في الصحف ، وبعض الصحفيين الكبار لا يخفون حصولهم على عمولاتها . والتعاقد مع المؤسسات الصحفية على طباعة الكتب بالملايين . والتلويح بالقروض (الحسنة) لصغار الصحفيين وارد . وتوظيف القيادات الحزبية المعارضة ، أو أقاربها قائم . وهكذا .

النجاح المؤكّد

علينا أن نعترف بأن بيوت توظيف الأموال قد قلبت النظريات الاقتصادية رأساً على عقب . فالسائد المعروف اقتصادياً ، أن آفة الدول النامية ضعف طاقتها الادخارية . وأنها عادة تلجأ للاقتراض من الخارج لتمويل الاستثمارات ، كبديل عن عجز المدخرات المحلية . ولا تفسير لما حدث في مصر على يد بيوت توظيف الأموال إلا بأحد أمرين : أولهما أن تكون مصر قد أصبحت دولة متقدمة و غنية دون أن ندري . وثانيهما أن تكون مصر حالة خاصة لا يصلح معها تطبيق القواعد الاقتصادية الجامدة . والأمر الثاني الحرج وأق ، بين أن ما حدث في كل الأحوال يُمثل نجاحاً لاشك فيه لبيوت الأموال في تجميع المدخرات ، بطاقة هائلة في زمن قياسي .

إن تساؤلنا هنا يبدو منطقياً ، عن حجم هذه المدخرات . وهو ما لا يخلو من خبط . لأن التقديرات الرقمية المعلنة هي ١٤ مليار ، والاختلاف الوحيد (البسيط) يتمثل في صفة هذا المليار . حيث ترى الحكومة أنه (مليار جنيه) ، بينما تؤكد مصادر أخرى أنه (مليار دولار) . والفرق بين ١٤ مليار جنيه . و ١٤ مليار دولار ، يتمثل في أن التقدير الثاني يعادل مرتين ونصف التقدير الأول ، حيث يبلغ نحو ٣٥ مليار جنيه .

والحقيقة أن الرقم الحقيقي غامض . خاصة وأن الأخذ بالرقم

الأصغر كنوع من التحوط ، يصطدم بميل أصحاب البيوت إلى إعلان الرقم الثاني (المرتفع) على الرغم من أن المتوقع أن يحاولوا خفض الرقم لارفعه . خاصة في مواجهة الحملات الإعلامية المضادة . وآخر التصريحات الإعلامية، أو الإعلانة إن شئنا الدقة، وهو تصريح نبيل زكي رئيس مجلس إدارة شركة سينفاد (المصرية السعودية) ، بأن الإيداعات في بيوت الأموال تبلغ ١٢ ٥ مليار دولار . ولا بأس هنا من وقفة سريعة وطريفة ، حين يكشف القاريء معي أن نبيل زكي مالك ورئيس مجلس إدارة الشركة المذكورة ، مسيحي الديانة . وبالطبع فإن مثلي لا يحصل في وجدانه أي مشاعر ، أو حتى شبهة تعصب ، أو تفرقة بين المواطنين ، بسبب الدين . لكن الأمر هنا هام من ناحية أخرى ، وهي ما شاع عند بدء نشاط بيوت التوظيف ، وما زال يشاع عن كونها بيوتاً إسلامية ، تستهدف تطبيق منهج الاقتصاد الإسلامي . ووجود نبيل زكي على رأس أحد هذه البيوت ، يؤكد لدينا ما نعتقده من أن المسألة في النهاية اقتصاد ، وبنس ، قبل أن تكون إسلاماً وبركة .

المهم أن التقديرات لحجم المدخرات واحدة رقمياً ، ومختلفة لفظياً حول كونها بالدولار أم بالجنيه . ونحن أقرب إلى قبول التقدير الحكومي ، والمتمثل في أنها ١٤ مليار جنيه . نصفها تقريباً مُودع في الريان ، وربعها تقريباً مُودع في الشريف ، وباقياها موزع على باقي البيوت ، وإن تصدرها السعد . وأن نجاح البيوت في جمع هذا الكم الهائل من المدخرات محسوب لها وليس عليها ، ونجاح لا شك

فيه ، لو لا أن الأشياء الجميلة لا تكتمل كما يقولون ، بل وتتعكس أحيانا كما سوضح . ومتلي ممن ضيع في الأقتصاد عمره ، لابد وأن يسلم من خلال تجربة بيوت توظيف الأموال ، بأن سعر الفائدة المصطنع، مثله مثل سعر العملة المصطنع ، يؤدي إلى نتائج عكسية والمآ . وأن سعر الفائدة الحقيقي ، لابد وأن يتجاوز معدل التضخم السائد ، أو يقترب منه على أسوأ الفروض . ولعل هذا هو ما أدركه أصحاب البيوت ، وما أنكرته الحكومة . وما قصاد إلى نجاح الأول هما فشلت فيه الثانية . ولو رفعت الحكومة سعر الفائدة في بنوكها إلى ١٨% وليس ٢٠% (على العملة المحلية) ، لنافست البيوت في هذا الكم الهائل من المدخرات . لكن تقول لمن ؟ .

هَذَا عَنْ النِّجَاحِ فَمَاذَا عَنِ الْكُوَارِثِ ؟

نعم كوارث . لا أتجنى في هذا ولا أتجاوز . وأعددها أمام القراء كارثة كارثة . وأميز فيها بين كوارث الأفراد ، وكوارث الدولة . وإذا كانت كوارث الأفراد تهم ، وتؤثر على المتعاملين .

فإن كوارث الدولة تعم ، وتؤثر على المتعاملين وغير المتعاملين ، ولعل بعض القراء يتململون من لفظ " كوارث " . ويتصورونه دليلاً على موقف مُسبق بالعداء . ولعلهم يرددون ما ألفنا سماعه من أن هذه الشركات تفتح بيوتاً قائمة ، وتوفر دخلاً ثابتة ، وترتبط بها مصالح أفراد وأسر ، ويتعيش من ربحها الأراذل والبيتمى والقاعنون . وأنا معهم في كل هذا ، لكنني أدعوهم إلى التفكير معي بصوت عالٍ . وإلى التساؤل عن مستوى كفاءة الإدارة ، التي توظف مليارات فاكتر . وسبب التساؤل أننا نعيش في مصر ، حيث الإدارة هي عنق الزجاجة في نجاح أو فشل المشروعات . وحيث تعودنا أن نفرّد في التراسبات الاقتصادية للمشروعات الجديدة ، باباً كاملاً لأسلوب الإدارة المقترح . وأن نفيض في دراسة أساليب تدفق المعلومات ، ووسائل الرقابة ، نماذج الدورة المستندية ، لمشروعات لا يتجاوز حجمها مليونين أو ثلاثة . وتعودنا أيضاً أن تُفاجأ بفشل أغلبها . لأسباب تتعلق بالقصور الإداري .

هذا عن المليون أو الاثنين أو الثلاثة ، فماذا عن الألف مليون

و الألفين مليون والثلاثة آلاف .. بل والستة آلاف ..

أي جهاز إداري يُدير هذا المبلغ ، مستثمراً في عشرات
المشروعات (إذا استثمر ؟) ولو كان المبلغ مملوكاً لصاحب الشركة
أفلاً إنها أمواله ، وإن له كل الحرية في إدارتها كما يرى ، أو حتى
مصارفها كما يشاء . لكنها أموال الغير . الأمر الذي يلقي على كاهل
الإدارة عبئاً أكبر ، خاصة وأنها مُطالبَة أول كل شهر بدفع مبالغ
هائلة ، المفروض ، نكرر اللفظ مرة أخرى (المفروض) أنها من
عائد الاستثمارات . وبصورة أكثر تحديداً ، فإنه لو صحت الأرقام
المودعة لدى ، الريان لأصبح لزاماً عليه أن يدفع أول كل شهر
١٢٠ مليون جنيه (مائة وعشرين مليون جنيه مصري فقط لاغير) ،
كإرباح للمودعين لديه ، يغطيها عائد (وليس رأس مال) المشروعات
المقامة ، والتي لا يصل رأس مالها في الواقع إلى هذا الرقم .

لقد أتاحت لي الفرصة للأقتراب من أحد هذه البيوت ،
وعاصرت وقتها مشكلة طريفة لا بأس من عرضها على القاريء .
فقد عين صاحب البيت محامياً كمستشار قانوني له ، وكان معروفاً
عن هذا المحامي أنتماؤه لفكر جماعات الجهاد ، وسبق اعتقاله لهذا
السبب . وارتأى صاحب البيت أن وجود هذا المحامي ضمن جهازه
الإداري ، سوف يحسب له وليس عليه ، ممن ينجذبون إلى بيئته
بدعوى الإسلام والعقيدة ، وطيب الربح وحلال المال . وكان
المرتب مغرياً ، والامتيازات شديدة الجاذبية . وصدق المحامي
الشاب دعاوى صاحب البيت ، فأوقعه في مشكلتين بذل عناء بالغاً

في التخلص منهما . أما الأولى فكانت عندما دعا صاحب البيت شخصية سياسية هامة لزيارته ، وحين موعد صلاة الظهر ، فدعا المسئول الكبير للصلاة ، وإكراماً له دعاه للإمامة . وما أن أنهت الصلاة وأستدار الإمام (المسئول) للسلام ، حتى فوجيء وفوجيء معه الجميع ، بأندفاع المحامي الشاب من آخر الصفوف ، لاثماً صاحب البيت على سماحه بإمامة الكافر لصفوف المسلمين . واضعاً يياه في حرج ربما لم يخلص منه حتى الآن .

أما المشكلة الثانية فهي التي تعنيني في الحديث عن الإدارة . وقد حدثت حين طالب المحامي الشاب صاحب البيت بإعلامه عن أساليب توظيفه للأموال ، حتى يُفتي بشأن حلها أو حرمتها ، خاصة وأنه لا يجد في الأوراق والمستندات والدفاتر ، أي حسابات لمشروعات إنتاجية تدر عائداً ، أو أنشطة تجارية تجلب ربحاً . وهنا حدثت الثورة العارمة من صاحب البيت ، الذي جمع العاملين لديه جميعاً ، وأعلن لهم أن حساباته كلها لها مكان واحد تُودع فيه ، وأشار إلى رأسه . وأن أحداً لا يملك سؤاله أو مناقشته . وأن أعماله أسرار ، وأنشطته أمور خاصة . وأن أقصى ما يستعين به نوتة صغيرة يحتفظ بها في جيبه ، ولا يسمح لأحد كائناً من كان بالإطلاع عليها . وأن من يعجبه يبقى ، ومن لا يعجبه فالباب يسع جملاً . وقد بلعها المحامي الشاب ، وأنهى به المطاف إلى الاستقرار في قريته والتفرغ للعبادة والإفتاء بين أفراد أسرته ، تاركاً إيانا في حيرة بالغة بشأن هذا الرجل الذي يُدير أكثر من مليار ، بنوتة ثمنها عشرة

فروش يضعها في جيب الجلباب ، ويقضي وقته - بـارك الله فيه -
منتقلاً بين أطايب الطعام وحديث (بمعنى جديد) الزيجات . وهو
في هذا لا يرتكب جرماً لا حراماً ، وإنما يستمتع بنعمة الله عليه وهو ،
بفضل من الله ونعمته . مبتسم دائماً ، لا يحمل همأً لشيء ، ويحمل
فدراً من الثقة بالنفس لا حدود لها . وكيف لا ، وقد تجاوز المليار قبل
أن يتجاوز الخمسة والثلاثين عاماً من العمر ؟ .

وقد حدثني صديق يملك مشروعاً منتجاً ، وقد أرقه قته ديون لا
اللب له فيها بقدر ما كان الذنب للروتين الحكومي ، وفكر في التخلص
من دينه ببيع حصة من مصنعه لصاحب البيت المذكور . وبعد جهد
جهيد ، أعطاه صاحب البيت موعداً في منزله ، وذهب الصديق وهو
لباس آخر ما عنده ، ويتعطر بأغلى العطور ، ويجمع شتات ذهنه
بقدر ما يمكنه ، حتى يحاور هذا العبقري الجيهنـذ . وفوجيء عندما
صرب الجرس بالعبقري الذي تملأ صورته الإعلانات باللباس (وقد
أهتزنا اللفظ العامي ، لأنه فصيح وموحي في ذات الوقت) . نعم قابله
باللباس ، بـارك الله فيه . وجلس الصديق مرتبكاً ، وبدأ يلقي حديثه
المرتب ، الذي قضى الليل في تنميته . فإذا بصاحب البيت يقطعاه ،
بقصة طويلة عن الجيران الذين لم يحتملوا صوت الريكوردر لأنه
يهمع الفران الكريم طوال الوقت وبصوت مرتفع . وأنه اضطر هو
روجه أن يجلسا وفي أذانهما سماعات ، حتى لا يضايقا الجيران .
ولرفع صوته ضاحكاً ، واضطر صديقي لمشاركته الضحك على
لهمام الموسيقى الخفيفة التي كانت تتبعث من سماعات خفية . وقف

بعدها صاحب البيت (باللباس) لكي يصافح صديقي مودعا ، طالبا منه المرور على فلان لمناقشة الأمر . وعندما سأله صديقي عن احتمال الاتفاق كانت إجابته : على البركة ..

نعود إلى موضوع الإدارة ، ليس بالحوافز ، ولا بالأهداف ، وإنما باللباس هذه المرة . وبالنوتة الصغيرة التي لم تصل إلى مستوى ما يسميه المحاسبون (النوتة الزفرة) ، وهي النوتة التي يقيدون فيها الوارد والصادر تمهيدا لنقله إلى الدفاتر المنتظمة . وتتساءل مرة أخرى عن أساليب إدارة ما يزيد عن المليار جنيه . وهي أساليب لا تخرج عن أسلوب من أسلوبين : الأول ما يحدث في الولايات المتحدة والدول المتقدمة ، حيث يوجد متخصصون في إدارة هذا الحجم من الاستثمارات ، معروفون بالأسم ، ويتخاطفهم رجال الأعمال ، وتُدفع مرتباتهم بالملايين . أما الأسلوب الثاني ، فمتروك للقاريء تسميته . أما وصفه فيدور في إطار ما أسميناه بالملعوب ، وبالحالة صفر . وفي الحالتين ، حالة الإدارة بالخبراء ، وحالة الإدارة (باللباس) ، يُشاهد صاحب المشروع مبسما . في الحالة الأولى لأنه مطمئن . وفي الحالة الثانية لأنه (مطمئن إلى حين) ..

هذا عن التساؤل الأول بشأن الإدارة، وهو تساؤل إجابته مؤرقة، ولسنا في حاجة بشأنها إلى ضرب أخماس في أسداس . فتجميع في الساحة . وبعضهم يحاول الإيهام من خلال إعلانات على صفحات كاملة ، بأنه عبقرى العصر والأوان . وأن لديه فصل الخطاب في

كل مشاكلنا بدءاً بعلاقتنا بالبنك الدولي ، وانتهاء بالوفاق الدولي ،
ومروراً باعتزال الخطيب باعتباره أيضاً لاعباً دولياً . وينتابك
الشعور وأنت تقرأ الموضوع ، أنه مفتعل ، ومصنوع ، وأن صاحبه
يلجأ معك لأول مرة .

أما البعض الآخر فقد سلط إحدى عينيه على الزراعة ، والعين
الثانية على الصناعة ، ولم يأبه بتحذير أطباء العيون من الإصابة
(بالعمى) . وأكتفى بعضهم برفع إصبعه إلى أعلى . وقد فسر
البسطاء هذه الإشارة بالإيمان ، بينما أقسم الخبثاء أن القصد منها
ركوب الطائر الميمون إلى اليونان . وما ننكره هنا على سبيل
المداخلة أو التفكه ، يمكن أن يتحول إلى مأساة حقيقية . وقد حدث
ذلك بالفعل في أكثر البيوت إقداماً على الاستثمار الحقيقي . وهو
بيت الهلال . حيث أنفرد كمال عبد الهادي صاحب العمر الأقل من
الثلاثين ، بإدارة ما يقرب من أربعين مليوناً من الجنيهات ، دون أن
يسمع لنصيحة أحد . فاندفع في مشروعات الاستصلاح ، وهو أمر
محمود . ثم اندفع إلى شراء ثمانية مصانع في قبرص ، وهو تفكير
سديد ، لولا أنه يتجاوز إمكانياته المالية . الأمر الذي دفعه إلى
محاولة تشجيع توظيف الأموال لديه ، بإعطاء شيكات بقيمة الإيداع
للممول . وكانت النتيجة أن تقلصت السيولة النقدية ، وتسبب شيك
بمبلغ ١٨٠ ألف دولار في كشف الموقف المالي للشركة . وبدأت
هزلة السحب . فتوجهت السيولة الموجودة بالمطابع ومصانع
الطلاستيك والسيور ماركت والمزارع ، إلى سداد طلبات السحب .

ثم عجزت عن الاستمرار في السداد ، وتوقفت الأنشطة الإنتاجية كلها في نفس الوقت لأنعدام السيولة .

وانطلق كمال عبد الهادي إلى الولايات المتحدة ، وظلت مصانع قبرص في قبرص . ولم يكن هناك حل إلا بتدخل الريان للشراء ، ووجدها صفقة مربحة لأحتياجه للمطابع . ولأن باقي الاستثمارات منتجة منذ اليوم الأول لشرائها بمجرد توفير السيولة . وترسّ الريان الموقف على الطبيعة ، وقِيم الأصول الموجودة ، وخرج من التقييم بنتيجة مؤادها أن يدفع لأصحاب الأموال نصف لموالمهم . بمعنى أن من له مائة جنيه يُصبح له خمسون جنيهًا . ولأنه من المستحيل في مثل هذه المواقف ، أن يتم التحكم في مشاعر الجميع أو أصواتهم ، فقد ارتفعت أصوات صغار المودعين بصب اللعنات على بيوت التوظيف جميعاً ، وأنهالت ألسنتهم بالشتم الموجهة للجميع . وذكر لي صديق أن أجماع المودعين كان مليوناً بالمشاهد العجيبة . فهذا رجل يلطم خديه ، وهذه امرأة تضحك بصوت عال وبأستمرار . وهذه تصرخ وهذا ينتابه الصرع . أما القصص فحدث ولا حرج . فهذه حماة وضعت المهر في الشركة لحين تشطيب الشقة من وراء العريس ، وهذه أرملة لا دخل لها إلا من الوديعة . وهكذا . وكان منطقياً نتيجة لذلك أن يسحب الريان عرضه . ولأن يكتشف المودعون أنهم معلقون في الهواء ، لا يملكون الهبوط للأرض ، ولا يحلمون بالصعود للسماء . وأنهم لو تركهم الريان ، فسوف يبيعون له ما يملكون ، لكن البيع هذه المرة سوف يكون في المزاد . فأنهالوا

عليه بالرجاء ، واستجاب بعد عناد ، مشروطاً أن لا يدفع لهم إلا بعد موافقتهم الإجماعية ، وبعد مرور خمسة شهور كاملة على هذه الموافقة . وهكذا خسر المودعون نصف أموالهم فجأة ، وكان سوء الإدارة أحد الأسباب، وإن لم يكن أهمها . ولو وجد كمال من نصيحة ، ولو وجد من يلتزمه بقبول النصيحة ، ولو وجد من يجبره على الالتزام بالنصيحة ، ممثلاً في جمعية عمومية للمودعين لو كان شركة ، أو بنكاً مركزياً لو كان بنكاً . لما تجاوز طموحه إمكانياته ، ولما انهار وهو أكثر الجميع أقبالاً على الاستثمار ، وأنفعا في مشروعات أجاد فيها الاختيار .

الحقبة شريعة المتعاقدين

هناك نوعان من العقود: أولهما في صورة طلب لإدارة الاستثمار (وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية) مع إنابة الشركة في اتخاذ القرار اللازم في شأن إدارة استثمار هذا المال نيابة عن المودع، وواضح من هذا النص المختصر أن الربح وارد، وأن الخسارة واردة أيضاً. وأن الشركة (أو البيت بتعبيرنا) مفوضة في اتخاذ ما تشاء من قرارات. أما ثاني أنواع العقود فتصدره بيوت أخرى، ويتضمن الشروط السابقة تفصيلاً وبصورة واضحة. حيث لا يحق للمودع أن يستفسر أو يراقب أو يستعلم، عن أسلوب إدارة أمواله. وله أن يتحمل الخسائر، تماماً كما أن له أن يجني الأرباح. وفي كل من الحالين، ليس له أن يسأل عن التفاصيل. وواضح أنه بمجرد إيداع العقود، تنتهي علاقة المودع بها، وتبدأ علاقة صاحب البيت مختصرة في عبارة (هلا هلا).

أما سحب المودع لأمواله، فقد كان مطلقاً إلى أن حدثت أزمة سحب الأموال من بيت الريان، عقب ما نشر عن خسائره في المضاربة. الأمر الذي دعاه إلى تقييد حرية السحب، وتبعه الآخرون فأصبح لزاماً على من يطلب سحب أكثر من ٢٠% من الرصيد، أن يقدم طلباً كتابياً مُعداً على نموذج، يتم الموافقة عليه في مدة أقصاها

ثلاثة شهور من تاريخ تقديم الطلب. بمعنى أن من يودع ألف جنيهه ، ويطلب سحبها ، يأخذ مائتي جنيه فوراً . ويقدم طلباً لسحب المبلغ الباقي ، الذي يحصل عليه خلال ثلاثة شهور . وحتى هذا المبلغ يؤخذ منقوصاً بما تم صرفه من أرباح خلال العام ، لحين التسوية النهائية للأرباح .

ويرى البعض أن فترة الثلاثة شهور هي الفترة الملائمة لتحديد المواقف ، والنقاط الأنفاس ، وتجميع السيولة ، إذا كان المبلغ كبيراً . بينما يرى آخرون أنها فترة مناسبة لتدبير الفيزاة والإقامة والأرصدة ، ونقل الأولاد إلى المدارس ، وربما إجراء جراحات التجميل .

وهنا نتوقف قليلاً أمام من يردون على أي نقد موجه لبيوت ثم طيف الأموال ، بأنها مثل البنوك . وبأن الأساس فيهما معاً هو الثقة . ولهم نقول أن البنك لا يملك أن يؤخر صرف شيك مقبول الدفع لمدة ساعة ، وليس لمدة ثلاثة شهور . كما أننا في عمرنا المديد ، وفي عمر آبائنا وأجداننا ، لم نسمع أن بنكاً أعطى (بمئة) . وبقينا لن نسمع . لأن للأمور قواعد ، وللسلوك ضوابط ، وللسيولة احتياطي . وللبنوك كبيراً اسمه البنك المركزي . وهو كبير نملك أن نرد عليه ونملك أن نلزم الصغار بالقواعد والضوابط والأصول . ولم يحدث أن استنقظ أحد المودعين من نومه ، وسأل عن البنك ، فأجابوه بأنه هي الولايات المتحدة ، أو في اليونان ، وأنه مع شديد الأسف لن يعود . ولم يحدث أيضاً في تاريخ البنوك أن ذهب أحد المودعين للحصول على أمواله ، فقالوا له يكفي أن تحصل على نصفها ، وأحمد ربنا

لأنك حصلت على النصف . ولم يحدث إطلاقاً أن أنتهز البنك فرصة ايداع أحد العملاء للنقد ، فاستكتبه عقداً يتنازل فيه عن حقه في استعادتها كاملة ، أو يوكله في أن يفعل بها وفيها ما يشاء . لأنه بنك مبارك . وصاحبه يحتفظ بصورة يقف فيها بجانب مولانا الشيخ الشعر أويحيى:

والحديث عن سرقة أموال البنوك ، وهو حديث متكرر في الإعلانات مدفوعة الأجر لبعض أصحاب البيوت ، مردود عليه بأن الخطأ ليس قاعدة . وبأن الخطأ ذاته له حساباته وله مخصصاته ، فهناك مخصص الديون المشكوك فيها ، ومخصص الديون المعدومة . ولم نسمع أن بنكاً حدثت فيه مشكلة ، ترتب عليها توقفه عن صرف شيكات العملاء أو أستيلأؤه على ودائعهم. لأن البنك في النهاية بنك، وليس بيتاً .

ومادمنّا في مجال الرد على بعض ما يُثار ، فإني أذكر أنني قرأت في أحد الإعلانات أن شركات توظيف الأموال موجودة في دول العالم جميعاً ، فلماذا تحارب في مصر ؟ . وشاء القدر أن يكتب الأستاذ سعيد سنبل مقالاً أفتتاحياً عن زيارة السيد الرئيس للسعودية، يذكر فيه حواراً دار بينه وبين مسئول سعودي كبير . سألته الأستاذ سنبل عن شركات توظيف الأموال في السعودية ، فكانت إجابة المسئول الكبير : إننا لا نسمح بها . لأننا لا نسمح إلا بالشركات ذات الكيان القانوني والخاضعة للرقابة . وظل ما نُشر في الإعلان عالقا بذهني حتى التقيت بصحفي أمريكي ، وسألته خلال حديث طويل

.. إلا عابر أنصه : هل توجد لديكم شركات تعلن عن أرباح أو فوائد
منفعة تصل إلى ٢٠% وأكثر ، وتعلن في نفس الوقت عن احتمال
الخسارة ؟. وأجابني الصحفي الأمريكي بأن هذا موجود في الولايات
المتحدة ، وفي مجال المضاربة بالتحديد . وعلقت على إجابته
بأندهاش : إنن لديكم أيضاً شركات توظيف أموال مثل الموجودة
لدينا . وكانت إجابته : هناك فرق ، لأن كل شيء لدينا واضح
و معلوم ومراقب ، الأسماء ، والمبالغ ، والمضاربات ، والأرباح ،
و الخسائر . والمسألة في النهاية نوع من المقامرة ، المعلومات فيها
متوافرة ، والنتائج غير معروفة أو غير مضمونة . بعكس ما يحدث
عندكم ، حيث النتائج حتى الآن معروفة أو مضمونة ، بينما
المعلومات غير متوفرة . الأمر الذي يُشكك في استمرار النتائج على
ماهي عليه ، و ضمانها في المستقبل . كما أن هناك فرقاً كبيراً آخر ،
هو أن الإقبال على هذا النوع من " المقامرة " استثناء ، وليس قاعدة .
ولا يُشكل إلا نسبة شديدة الهامشية بالمقارنة بودائع البنوك ، على
العكس مما يحدث عندكم الآن .

المقامرة .. لفظ سقط على رأسي كالمطرقة ، لأنه صحيح . فنحن
نكافق على كثير من الشعوب في ميلنا الجماعي للمقامرة . لأن من
يلامر في تقديري أحد فريقين : الأغنياء جداً ، والفقراء جداً . أما
الأغنياء جداً فيقامرون لأنهم لا يهتمون أدنى اهتمام بالخسارة . وأما
الفقراء جداً فيقامرون لأنهم يهتمون أقصى الاهتمام بالربح . ولعل
الغراء يذكرون أنه في أواخر السبعينات ، حدثت ظاهرة مثيرة أطلق

عليها أسم نظام القوائم ، وتمثلت في وجود قوائم بعشرة أسماء ، يذهب الفرد فيسجل أسمه مقابل مبلغ معين (عادة عشرة جنيهات) وبمجرد أن تمتلئ القائمة ، يبدأ ملء قائمة جديدة . ومع كل قائمة جديدة ، يتقدم أسمه مركزاً إلى الأمام ، حتى يُصبح ترتيبه الأول ، فيحصل على مبلغ نقدي كبير . ويكون حصوله على هذا الترتيب وهذا المبلغ ، مرهوناً بتشجيع آخرين على الانضمام ، أملا في الحصول على المبلغ الكبير ذات يوم . والطريف أن هذه الظاهرة انتشرت حتى أصبح لها مكاتب ، وإعلانات . وحتى اضطرت الحكومة إلى مواجهتها ، وعانت في سبيل ذلك كثيراً ، لأنها اكتشفت أن عدداً كبيراً من رجال الشرطة قد استهوتهم الفكرة وشاركوا فيها . كل ذلك منشور في مجلات وصحف تلك الفترة . وربما كانت هذه القوائم ضوئاً أخضر ، أوضح للقادمين على جناح بيوت الأموال عدة حقائق ، كانت وراء نجاحهم فيما بعد . وتتمثل في وجود كم كبير من المدخرات ، مصحوب بكم هائل من الميل إلى المقامرة ، والرغبة في الكسب الكبير والسريع بغير جهد يذكر .

ولا عزاء للمودعين

هذا إذا وقعت الواقعة ، وهي في تقديرى سوف تقع . والاختلاف
إن البعض قد رتب نفسه على هذا الأساس . والبعض الآخر مازال
يُجاهد من أجل أن تدور عجلة الإيداع بأسرع مما تدور عجلة السحب ،
حتى يستمر الملعب قائماً ، ويندم الأمر إلى ماشاء الله .
والمجموعتان ، من حسبوها ورتبوا أنفسهم ، ومن تفاعلوا فأجهدوا
أنفسهم بالإعلان والإعلام . يتحرقون شوقاً ليوم تتخذ فيه الحكومة
خطوة غير محسوبة . فيُنحون باللائمة عليها ، ويهبطون بالكارثة
فوق رأسها ، ويعلنون أنها هدمت المعبد على رؤوس المودعين .
ويملأون الصحف بإعلانات ونداءات للمسؤولين ، أن يتدخلوا لإنقاذ
الأوضاع ، وأن يوقفوا القرارات حفاظاً على أموال المساهمين
(كذا) . تهيئة للرأي العام ، وتمهيداً للأذهان ، لقبول ما سنأتى به
الآلام ، حين يتوقفون عن صرف الأرباح ، ثم حين يدعون المودعين
إلى صرف ما تبقى من أموالهم بعد الخسائر . وقد يكون المتبقي ربع
الأموال أو ثلثها أو نصفها . وليس لمودع حجة ، فهو مرتبط معهم
في الحالتين . إن ربحوا ربح ، وإن خسروا خسر . وبعض المودعين
سوف ينهار باليقين . وبعضهم سوف لا يتأثر ، لكونه مودعاً من
القديم . ولأنه في تقديره ، حصل على أمواله من قبل وأكثر . ووسط
هذا التضارب ينتهي الأمر . وقد يُفكر البعض في اللجوء للقضاء ،
فيكتشفون أن العقد شريعة المتعاقدين . وقد يفكر البعض في اللجوء

للمدعي الإشتراكي ، فينصحهم الآخرون أن لا يفعلوا . لأنهم سوف يحصلون بالتراضي على نصف أموالهم . أما إذا تدخل المدعي ، فستبدأ لجان الجرد ، ولجان الحصر ، ولجان التحقيق ، وفرض الحراسة ، وإجراءات محكمة القيم ، والمرافعات المثيرة ، والبيع بالمزاد العلني ، وخضم نسبة من ثمن البيع لصالح جهاز المدعي مقابل الإدارة . وبعد عشر سنوات إن شاء الله ، يُمكن للمودعين أن يحصلوا على ربع أموالهم إن أحسنّا الظن ، أو عشرها إن أسأناه .

والسيناريو السابق وارد ، والعوام في بلادنا يصفون ما سبق بما هو أهل له من ألفاظ مؤحّية . فلو حدث ما وصفناه ، وسوف يحدث من البعض ، لوصفوه بأنه (بُمْبَة) أعطاهم فلان للمودعين لديه . وكلمة بمبة هنا تُوحى بأشياء متعددة . فهي تُوحى بالمفاجأة . وهي تُوحى بالمبادأة . وهي تُوحى أيضاً بالأنفجار . والآنفجار له شطايا ، وله ضحايا . والبمبة بهذا المعنى تختلف كثيراً عن (الزُمْبَة) ، تلك التي سوف يعطيها البعض الآخر من أصحاب بيوت الأموال للمودعين . حيث لا شطايا ، ولا أنفجارات ، ولا مواجهات . وإنما صباح أسود ، يصحو فيه المودعون ، فلا يجدون صاحب الشركة . تماماً كما حدث في بيت الهلال . وساعتها سوف يُطمئن البعض أنفسهم بأنه في عُمُرَة ، وأنه سوف يعود قريباً من الأراضي المقدسة . ثم تتناثر الشائعات بعدها عن أن فتية آمنوا بربهم ، شاهدوه في جزر الكناري . وأنه بارك الله فيه ، كان يُخفي عينيه بيديه متحاشياً مرأى

الصدور العارية أو العارمة - وساعتها سوف يدرك الجميع أنها (زمية) . وأنه محظور عليهم سحب أموالهم إلا بعد ثلاثة شهور ، وفقاً للعقد الذي وقعوه . وهي فترة كافية حتى تستوى (الزمية) ، وحتى تغير الشمس لون سحنته (بارك الله فيه) ، وحتى يللم من الهدوك الأجنبية ثنات ثروته (بارك الله فيه) ، وحتى تتولى المافيا إصدار بطاقات جديدة بهويته (بارك الله فيه) ، بعد أن يقوم طبيب النميل بممارسة حرفته (بارك الله فيه) . بعدها يتحول الحاج لمعبان المظ إلى شابان ديلماس . ويلاحظ القاريء هنا أننا توقعنا عن فريد (بارك الله فيه) ، لأنه لا محل لها ولا معنى في بلاد الفرنجة . حيث لا يكفي رفع الإصبع إلى أعلى لجمع مليار أو مليون أو حتى ملهم . بل ربما ترجمها البعض على أنها إشارة شديدة الوقاحة ، لا بليل أن تصدر من الكونت شابان أو الكونتيسة أووم شالابي .

ولقد ذكرنا من قبل أن البعض يُجاهد بالإعلانات حتى تستمر حركة الإبداع ، وتتجاوز معدلات السحب ، طمعاً في الاستمرار إلى مالءاء الله . وأن البعض الآخر قد أدرك أن لافائدة ، وبدأ يُخطط بالعمل للزمية .

كيف كان ذلك ؟. نذكر للقاريء وأمرنا إلى الله ..
إذا قلت للقاريء تعال أشتري هذا القلم الذي أكتب به بجنيه ، وقبل القاريء ذلك ، وأعطاني الجنيه فأعطيته القلم . فلا شيء غريب في هذه اللصة . لكن الغرابة تبدأ حين أذكر للقاريء أنني سوف أرد له

الجنبيه بعد أربعين شهراً مثلاً . هنا سوف يتساءل القاريء : وسوف تسترد القلم في هذه الحالة ؟. فأقول له : لا .. إن القلم أصبح من حقك لأنك اشتريته بالجنبيه ، وأنا أخذت الجنبيه ، وسوف أستثمره لك . ومن أرباحه بعد أربعين شهراً سوف أرد لك الجنبيه كاملاً ..

القصة هنا فيها مغالطة هائلة ، لأن الجنبيه الذي أخذته ، والذي سوف أستثمره ، لم يعد مملوكاً للقاريء . ليس له أي حق فيه . لأنه أخذ مقابلاً له من اللحظة الأولى . وحين يُستثمر الجنبيه ، فلا بد أن يُستثمر لصالحه ، وليس لصالح القاريء . فإذا ذكرت للقاريء أن لدي عدداً كبيراً من الأقلام ، وأريد أن أبيعها بنفس الطريقة . وأنني مصرٌّ على استثمار ثمن البيع لصالح المشتريين . فالنتيجة المنطقية لذلك أن القاريء لن يتردد ، وأن أصدقاءه لن يترددوا في جمع كل ملجم من مدخراتهم لشراء الأقلام . لأنهم سوف يكسبون الأقلام ، ثم تعود إليهم نقودهم مرة أخرى . فإذا لم تعد ، فليست هناك مشكلة على الإطلاق ، لأنهم أخذوا أقلاماً بثمنها .

منطقي أن يحدث هذا ، وأن يكون الإقبال بلا حدود ، وأن تنهال المدخرات بغير حد . لكن القصة نفسها تبقى غير معقولة . ويصبح فيها حلقة مفقودة أو شيء غير مفهوم ، علينا أن نفهمه ، وأن نفسره معاً ..

لقد أعلن أحد أصحاب بيوت الأموال (بارك الله فيه) عن شيء شبيه تماماً بما سبق ، في صفحات إعلانية كاملة ، توجت صورته ،

وصورة محافظ سابق (بارك الله فيه) بصفته رئيساً لهذا المشروع .
الذي يتلخص حسب ما فهمته وفهمه الجميع من الإعلان ، في دفع
سنتين ألف جنيه للشركة ، وفوقها مقدم ستة آلاف جنيه ، أي أن
المجموع ستة وستون ألف جنيه ، يتم بعدها الحصول " فوراً " على
شقة كبيرة وسيارة ، قيمتهما معاً تساوي المبلغ السابق . وبعدها
بأربعين شهراً ، يتم استرداد المبلغ بكامله .

- ما هو مصدر هذا الأسترداد ؟.

الإجابة : أرباح المبلغ ..

- أي مبلغ ، إن المبلغ لم يعد من حقي بعد استلام الشقة والسيارة ؟.

الإجابة : أنت هكذا دائماً .. حنبلي .. الرجل يقول لك سأعطيك

للك مرة ثانية ، وأنت تقول لا .. أمرك عجيب يا أخي ..

نعم ، أمري عجيب ، فشهادة الدكتوراه التي أحملها في الاقتصاد
لم تفلح لي في فهم ما سبق ، إلا على النحو التالي ، وعلى سبيل
المحصر ، في احتمالين لا أقل ولا أكثر ..

الاحتمال الأول : أن صاحب البيت يربح من بيع الشقة والسيارة .
والأرباحه - على البركة - تتراوح بين عشرة آلاف وعشرين ألف
جنيه ، بمتوسط خمسة عشر ألفاً . وأن الرجل يُحب المودعين لديه
هنا يملك عليه كيانه . وأنه في سبيل المودعين ومن أجلهم ، سوف
يقال عن عائد استثمار هذه الأرباح لصالحهم . وواضح هنا أننا
نلجأ للسخرية ، لأنه افتراض غير معقول ولا مبرر له . وبالتالي لا

مبرر لإضافة افتراضات أخرى إليه . منها أنه سوف يربح باستمرار ، ولن يتعرض للخسارة ، أو حتى للحسد الذي فلق الحجر . وأنه سوف يربح سنوياً ما لا يقل عن عشرين في المائة . وأنه سوف يُعيد استثمار هذه الأرباح لصالح المودع الحبيب . ولن يقودنا هذا كله إلا إلى خمسة عشر ألفاً يعطيها له بعد أربع سنوات ، أي بعد ثمانية وأربعين شهراً ، في ظل كل الافتراضات ، أو التهيؤات السابقة .

الاحتمال الثاني : أن الأرباح هي المقصودة ، وأن الخمسة عشر ألفاً هي التي عليها العين ، ولنا أن نتواضع ونخفضها إلى عشرة آلاف . وفي ظل الإغراء الهائل لقصة (أدفع الفلوس وخذها وعليها شقة وسيارة) سوف يتدافع المودعون . وهنا يتجمع في خزانة صاحب البيت أو في قفته ، مليون جنيه من كل مائة مودع ، وعشرة ملايين جنيه من كل ألف مودع ، ومائة مليون جنيه من كل عشرة آلاف مودع . والجديد هنا أن موقف المودع مُختلف هذه المرة ، حيث لا يمكنه التراجع أو سحب النقود كما كان يمكنه أن يفعل سابقاً . لأنه حصل هذه المرة على الشقة والسيارة . وأقصى ما يفعله أن ينتظر الأربعين شهراً ، والتي تنطبق عليها خلال التسعة والثلاثين شهراً الأولى منها قصة جحا والحمار . فربما يصدر القانون المنتظر (*) فيصبح حجة للتوقف ومبرراً للأعتذار . والعذر مقبول ،

(*) واضح أن الموضوع بأكمله كتب قبل صدور قانون توظيف الأموال . وقد قررنا للأمانة وللتاريخ أن لا نغير فيه حرفاً واحداً .

لقد دفعتم وأخذتم . وكنا نود أن نزيديكم ونعطيكُم من فضل الله ، وكان فضل الله عظيماً لو لا الحكومة .

هذه واحدة ، أما الثانية والبديلة ، فهو أن أسترداد المبلغ مرهون بالربح . أي أنه شيء لزوم الشيء . بمعنى أن دفع المبلغ مرة ثانية بعد أربعين شهراً ، مرتبط بتحقيق أرباح خلال هذه الفترة . أما إذا هسرنا ، فقد أنتفت العلة ، وأتضححت الأدلة ، وظهرت الذرائع كالأهله . وليس لك أن تحزن أو تلعن ، فقد حصلت على حقا كاملاً . وكنا نود على سبيل التجديد ، أن نهيك المزيد ، لولا أن أراد الله . وما أراد الله كان ، وما شاء فعل . وماذا تفعل أنت ليها المودع المغرور ؟ . إن الدنيا كلها ، وليست نقودك فقط ، لا تريد عن كونها متاع الغرور . احمدربك لأنها جاءت في النقود ، ولم تأت في صاحب النقود . ولشكر إلهك ، فمن تكون أنت ، وماذا تكون نقودك ؟ . إن أنتما إلا طفرة في بحر ، وذرّة في قفر . ولئن أنت من قارون ، وأين ثروتك من ثروته ، وأين هي الآن ثروته ؟ . ولئن أنت ممن دخل جنته وهو هالما لنفسه ، قال ما أظن أن تبدي هذه أبداً هيادت ؟ . وأنت كنت تظن أن ثروتك لن تبدي أبداً هيادت ، بادت يا مغرور ، بادت يا بعور . فلا نمش في الأرض مرحاً ، إن الله لا يحب كل مختال فخور . وإذا كان هارون قد أصبح على الحديد ، فيكفيك أن لديك شعة جديدة وسيارة جديدة .

هنا عن الثانية . أما الثالثة ، وفي تقديرنا أنها الأكيدة ، فهي موجزة

في كلمة وحيدة ، نخشى أن نذكرها فيقاضيها البعض ، بحجة أننا
نتهمهم في ذمتهم ، أو نطعن في بياض صفحاتهم . ولهذا نسوقها
للقارئ في شكل فزورة : كلمة وحيدة ينطقها صاحب البيت في
الشهر التاسع والثلاثين ، ويسبقها بتهيدة ، ويرد عليها المودعون
بقولهم ، سعيدة مبارك ، ما هي هذه الكلمة ، وما هو سر التهيدة ؟ .
ويا عزيزي القارئ ، مو عدي معك وليس معهم ، بسبب عوائق
جغرافية ، وربما عوائق أمنية ، بعد تسعة وثلاثين شهراً بالتمام
والكمال ، إن كان لنا عمر وأحيانا الله ..

وماذا عن الدولة ؟

الدولة هي الخاسر الأكبر ، لأن المدخرات لم تتجه إلى حيث يجب أن تتجه ، ونقص الاستثمار . رغم أن أصحاب البيوت يحاولون الإيهام بغير ذلك . ويستغلون ضعف الذاكرة ، حين يشترون بعض المصانع القائمة قبل دخولهم الحلبة . مثل ثلاجات زانوسي ، ومضرووات نور ، وأثاث سان ماركو . ولا يستثمرون كما سبق ولكننا إلا ما يعادل زكاة المال .

ولأن مصر تعاني مما يسمى بالعجز التجاري ، ومعناه ببساطة أنها تستورد أكثر مما تصدر ، لأنها تنتج أقل مما تستهلك . فإن الحل الوحيد لمشكلتها هو الإنتاج ، والإنتاج يتطلب استثمارات ، والاستثمارات تحتاج مدخرات ، والمدخرات أخذتها بيوت الأموال . وهكذا وجهت بيوت الأموال الطعنة النجلاء إلى صدر الاقتصاد القومي . وتكفل بعض أصحاب البيوت (بارك الله فيهم) بإشغال الأسعار . وركزوا (بارك الله فيهم) على سلع أساسية مثل اللحوم والذرة الصفراء والحديد . وإذا كانت بعض السلع لم ترتفع أسعارها بما فيه الكفاية حتى الآن ، فجل من لا يسهو . ولهم في بنك فيصل الإسلامي في السودان أسوة حسنة ، حيث استغل قوانين النميري الخاصة بالشرعية ، واستخدمها كذريعة ، لما أسموه بالمضاربة حيناً

وبالمراوحة أحيانا . وقد ابلى بنك فيصل تحت شعار الإسلام في السودان أروع البلاء . والإسلام من فعالة براء ، حين ضارب على السلع الغذائية ضاربا عرض الحائط بحاجة الفقراء . وهو امر معروف هناك للقاصي والداني ، ويتردد على لسان كل سوداني .

غير أننا لا نخلى الحكومة من المسؤولية ، بتعقيدات الروتينية ، وتعدد اجهزتها الرقابية ، وفساد ذمم البعض فيها ، وتمتع بعض اخر بقدر هائل من سوء النية . الامر الذي يدفع الراغبين في الاستثمار إلى احضان بيوت المال . والمثير ان الحكومة رغم انها في نظرنا الضحية ، إلا انها واقعة بين نارين : نار الصمت ، فنتهم يوم الهول بأنها شاركت حين غضت البصر ، ورفضت الفحص والنظر .

إضافة إلى تقصيرها في حق نفسها ، بتركها المدخرات تتسرب من حيث تتجه أو حيث يجب أن تتجه ، إلى أحد الغاز شرلوك هولمز ، واحدى قصص الف ليلة وليلة العصرية ، التي سوف يسمعها احفادنا إن شاء الله بعد عمر طويل ، عن الشاطر حسن الذي انتصر على الجميع واخذ نقود الجميع . وسافر بها على جناح الرخ إلى مملكة بيههان . ناهيك عن تخوفات الدولة عن تدخل البعض في السياسة ، ومناصرتهم لاتجاه سياسي مناهض او على الاقل توقع هذه المناصرة . هذا عن نار عدم تدخل الدولة ، وهي ليست اهون من نار تدخلها . الذي إن لم يكن محسوبا ، فسوف يصبح من وجهة اصحاب بيوت الاموال مطلوبا ، لضرب اكبر (بمبة) في تاريخ

الاقتصاد المصري . حيث يتم تأمين الثروة المصرية
المترجمة للمرة الثانية في تاريخ مصر ، ليس لصالح القطاع العام
هذه المرة ، وإنما لصالح الإقطاع الخاص .

وما هو الحل ؟

وليَعزُرنا القاريء هنا إذا توقفنا لحظة لنذكر أننا كثيراً ما نشعر بأننا نتفخ في قرابة مقطوعة . فقد كان لنا شرف التبنيه لأول مرة لخطورة ما أسمىناه بالتيار الإسلامي الثروي في كتابنا قبل السقوط" في يناير ١٩٨٤ . بل وأكثر من ذلك ، فقد ذكرنا بوضوح حين قارناه بالتيارين الآخرين ، التقليدي والعنيف ، أنه أكثر التيارات الثلاثة نجاحاً . ولو تبته المسئولون وقتها لما ذكرناه ، لأصبح الحال غير الحال . وما علينا ولنعد إلى التساؤل ، لكي نجيب بأننا نقترح خطة تستمل على ثلاثة اتجاهات ..

الاتجاه الأول

يتمثل في رفع سعر الفائدة على المدخرات المحلية ، وأبتداع نظم جديدة لصرف الفائدة شهرياً أو كل شهرين أو ثلاثة ، مع تلافي الآثار السلبية على تمويل الاستثمارات بدعم هذا التمويل في البداية ، ثم التخلص من الدعم تدريجياً .

الاتجاه الثاني

يتمثل في إزالة معوقات الاستثمار ، خاصة المحدود ، بتشجيع تمويله . وتوفير المناطق الصناعية الملائمة بشروط ميسرة . وتحديد توقيينات زمنية لتوفير الخدمات له واختصار الإجراءات

وكثير من الموافقات ، بل إلغائها .

الاتجاه الثالث

وهو الأهم ، ولا بد أن يكون مصحوباً بالاتجاهين السابقين .
وتمثل في تصحيح مسار بيوت الأموال ، وضبط إيقاعها على
الأسس التالية التي نعتقد أنها عادلة وأن أحداً لا يختلف حولها . وهي :
١- إيداع الأموال باسم المساهمين في صورة شركات مساهمة
للاستثمار أو للتجارة أو للمعاملات المالية . بحيث يكون لها جمعيتها
العمومية . وبحيث ينتخب المساهمون مجلس الإدارة . وبحيث
تضع الشركة لرقابة قانون الشركات . وبحيث يُصبح للشركة
مجلس محاسبي منتظم .

٢- أداء حق الدولة المتمثل في الضرائب على الأرباح .

٣- إعلان الدولة عن إخلائها لمسئوليتها عن أي تعاملات تتم

خارج الأطر السابقة .

وتبقى كلمة

وهي كلمة هامة بالنسبة لنا وبالنسبة للقاريء . فقد اجتهدنا في محاولة الفهم . ولعلنا نتمثل في اجتهدنا بقول أبي حنيفة : سئل : هل ما ذكرت هو الصواب الذي لا يحتمل الخطأ ؟ فكانت إجابته : والله لا أدري فلهذا الخطأ الذي لا يحتمل الصواب .

ومن هنا فإن على البعض ممن استشعر في معالجتني خطأ في التحليل أو المعلومة ، أو سوء عرض أو تصور ، أن يبادر بتصحيح الوقائع أو تعديل التصور أو إعلان المعلومة الصحيحة . ولعله بهذا يخدم الحقيقة التي هي غاية الجميع . ويصحح لنا ما التبس علينا فهمه .

أما الميل إلى الدعابة التي قد تجرح - دون قصد منا - مشاعري البعض ، فهو أمر لا نملك له رداً ، ولم نسع إليه ، بل سعى هو إلينا . فغز علينا أن نرده خائباً .

ولا يبقى إلا أن نشكر القاريء على فضيلة الصبر ، وأن نحمد الله على نعمة الستر . تلك التي سمحت لنا بالخوض فيما خضناه دون خوف على مصلحة ، أو تحسب لنفع ، أو رجاء لكسب . ولما ندري أخيراً كان ذلك كله ، لم شراً ؟ كل ما ندرجه أنها إرادة الله ومشيئته . وما أراد الله كان ، وما شاء فعل .

ملحق

قراءة في ملفات تحقيقات المدعي الاشتراكي وأجهزة الأمن

" كان حلم وراح .. انساه وأرتاح "

" المطرب محمد عبد المطلب "

<http://nj180degree.com>

١- أول شركة تولى المدعي الأسترالي التحقيق مع أصحابها هي شركة أسسها رئيس نيابة سابق (م . ح) يعاونه والده (مستشار سابق) وأستوليا على ٢ مليون جنيه مقابل أرباح ٢٤% سنوياً . ثم توفقا عن سداد الأرباح والمدخرات . ولم يستطع المدعي الأترالي أن يضع يده إلا على نصف مليون جنيه .

٢- نشر المحامي (ف . ع) إعلاناً في السياسة الكويتية يدعو المصريين العاملين في الخارج للمساهمة في مشروعات في مصر مقابل ٢٦% عائد . وأستطاع جمع ١٢ مليون جنيه ، ثم توقف عن دفع الأرباح وأصل المساهمة . وأمكن القبض عليه بقرار من المدعي الأسترالي قبل هروبه للخارج . ولم يضع المدعي الأسترالي يده إلا على مليون دولار فقط .

٣- أنشأ فلسطيني أسمه رياض سلامة أبو زيد شركة " الرضا لتوظيف الأموال . وجمع مليوني جنيه وهرب خارج البلاد .

٤- أنشأ سمير فوزي داود " شركة مصر الجديدة لتوظيف الأموال " . وجمع مليوني جنيه ، ثم هرب إلى أستراليا .

٥- شركة الصاوي لتوظيف الأموال بالعجوزة ، هرب صاحبها للخارج بربع مليون جنيه .

٦- نادية عبد السلام ندا أعلنت عن شركة لتوظيف الأموال وجمعت ٧٠ ألف جنيه ، وهربت للخارج .

٧- شركة (ميجرو) السويسرية لتوظيف الأموال ، جمعت نصف مليون جنيه في شهر واحد . ثم أختفت الشركة بكل لافتاتها

وإعلاناتها .

٨- إبراهيم أبو العزم جمع تحت أسم توظيف الأموال أكثر من نصف مليون جنيه ، وأختفى بعدها .

٩- محسن السباعي حافظ (جندي بحرية ، صاصر ضده عدة أحكام نصب في مدينة الإسكندرية) . هرب إلى القاهرة ، وأستأجر شقة مفروشة في منطقة الهرم ، وأعلن عن شركة "تورا" لتوظيف الأموال . ونشر إعلانات في الصحف والمجلات ، ومن بينها (مجلة الأمن العام) التي تصدرها وزارة الداخلية ، وأستطاع جمع مليوني جنيه وعاود الهرب .

١٠- مدرسة لعدة سنوات في منطقة الخليج ، أقنعها أحد المغامرين بتوظيف أموالها في شركة إسلامية . وأستولى منها على ١٥ مليون دولار مقابل أرباح ٢٥% ، وصرف لها أرباحاً بلغت ٥ مليون دولار . ثم هرب بباقي المبلغ خارج البلاد ، ولم يستطع المدعي الأشتراك في التحقيق في واقعة تمت خارج حدود البلاد .

١١- " النهار لتوظيف الأموال " أسسها ثلاثة ، هم طارق أحمد عبده (٣٣ سنة) يعمل مندوب مبيعات شركة بلاستيك ، وطالب ثانوية عامة أسمه إبراهيم عبد الحكيم ومعهما طه مصطفى ، دبلوم تجارة . وجمع الثلاثة مليون جنيه مقابل عقود وشيكات بدون رصيد . وأستطاع طارق بأعتباره المدير ، أن يسحب كل المبلغ ، وأن يهرب به مع زوجته إلى لندن . ودخل الشريكان السجن بعد هروبه .

١٢- ١٠ ع . ع . أسستولى على أكثر من مليوني جنيه لتوظيفها

إسلامياً مقابل ٢٤% أرباح، ثم توقف عن سداد الأرباح أو الأموال .

١٣- الشقيقان ف و ص . ا . ع أعلنوا في الصحف عن شركة لتوظيف الأموال ، وجمعا ٢٢٠ ألف جنيه مقابل شيكات بدون رصيد .

١٤- ب . ب . م تاجر عملة يمارس نشاطه بالكويت ، أستولى على ٢٠ مليون جنيه بحجة توظيفها لصالح أصحابها المصريين مقابل ٥٠% عائد سنوي ، ثم أمتنع عن رد الأموال لأصحابها .

١٥- ح . م . ح أستولى على مليون جنيه بزعم توظيفها في أعمال تجارية مقابل نسبة عالية من الربح ، ولم يصرف أرباحاً ولم يرد أصل المبلغ .

١٦- ص . ا . و خ . ا . ا . و شقيقهما م . ا . ا . و معهم ع . ع . خ ، أستولى الأربعة على ٤٠ مليون جنيه لتوظيفها في مشروعات وهمية .

(ملحوظة : الأسماء الكاملة لدى المؤلف . وقد تم الاكتفاء بذكر أسماء الهاربين ، وتأجيل ذكر الأسماء الكاملة للآخرين لحين انتهاء

مؤلفات الدكتور

فرج فودة

تنشرها وتوزعها دار ومطابع المستقبل

بالفجالة والأسكندرية

الطريق إلى الهاوية

الملعب

النذير

نكون أولا نكون

الطائفية إلى أين؟

مع يونان لببيب رزق

وخليل عبد الكريم

الحقيقة الغائبة

حوار حول العلمانية

حوار في المهجر

قبل السقوط

زواج المتعة

الإرهاب

شاهد على العصر

رقم الإيداع

٩٢٤٧ / ٢٠٠٤

الترقيم الدولي

٩٧٧, ٥٣٦٥, ٧٤,٠

المحتويات

الصفحة	
٧	ولا تعليق
١٠	المناخ المهيأ والأرضية الممهدة
١٤	ونتوقف قليلاً
٢١	البدايات
٢٣	وفجأة بدأ التطوير
٢٧	الملعب
٣٣	لعبة الحالة صفر
٣٩	التنوع والتمايز في أساليب البيوتات
٤٤	البيوت والاستثمار
٤٧	البيوت والسياسة
٥٣	النجاح المؤكد
٥٦	هذا عن النجاح فماذا عن الكوارث ؟
٦٤	العقد شريعة المتعاقدين
٦٩	ولا عزاء للمدعين
٧٧	وماذا عن الدولة
٨٠	وما هو الحل
٨٢	وتبقى كلمة
٨٣	ملحق



ليس أقدر على رواية قصة بيوت
توظيف الأموال في مصر ، وكشف
أسرارها وغوامضها ، من الدكتور فرج
فودة في هذا الكتاب المضحك المبكي ،
والذي يشهد على غرابة القصة ،
وسداجة المصريين .

يزيح المؤلف الستار عن بدايتها مع بيت الشريف ، ثم تضخمها
مع بيت الريان ، وبقية البيوت الأخرى . ولم تقم هذه البيوت
جميعاً صناعة ، أو زراعة ، أو تجارة ، تفتح بها بيوت مصريين ،
وإنما كان أكثرها يتاجر بما جمعه من العملة .

دار ومطابع المستقبل
بالفجالة والإسكندرية
ومكتبة المعارف ببيروت